

ان السبع يتم فكون بالاعمال انما يفسح فيكون بالاعمال انما يفسح فيكون
بجذات سبع العقل قبل قبضه خانه يجوز لعدم المانع فيه وهو ان يفسح
العقد على تقدير ان السبع انما يفسح في العقار ما ورد ويجوز التعريف في الثمن
قبل قبضه سواء كان مالا متيقنا كما انفق او ما يتيقن كما الكيل والموزون
حتى لو باع متاعا بدينار او كلفه بدينار او بدينار او بدينار او بدينار
الموزون وهو الكيل والتمتع والمانع وهو غير المانع بالاعمال ان
الثمن ثمن في الذمة ولا يتيقن بالثمن والكيل والموزون وان كان
بيعا من ماله كانه ثمن من وجه فلا يفسح البيع به كما هو في الموزون
التعريف في الثمن قبل قبضه جواز تملكه من عليه الدين ولو عوضا بجواز
تملكه من غير من عليه الدين لان تملكه من من غير من عليه الدين
بمشتريه ويجوز بيع الحظمة وغيره من الجوز محال في جواز
وبالاعمال لا يعرف قدره ولا تملكه ولا اذا كان تملكه بالكيل والموزون
ولا انفق فلا يجوز من اشتري كسيرا فجاز به يجوز له ان يبيع او يملك قبل
ان يكمله لان السبع يقع على الشئ لا على المنة فيكون الكيل
وان اشترى بدينار او كلفه بدينار او بدينار او بدينار او بدينار
على الشئ وهو المانع والتعريف في المانع بدينار او بدينار او بدينار
بدينار او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار
ويعتق معنى السبع ولا اعتباره بكماله قبل السبع ولا حقيقة السبع
لان الشرط كمال المانع ولو لم يشترط بدينار او بدينار او بدينار او بدينار

بقيمة

بغير المشتري ان الكيل من باب التسليم اذ لا يبيع المبيع معلوما ولا تسليم
 الا بحضرة وكذا لو اشترى باليؤن او باليؤن او باليؤن او باليؤن او باليؤن او باليؤن
 ولا ياكله حتى يزنه او يوزنه الا ان المبيع لو وزنه او يوزنه او يوزنه او يوزنه او يوزنه او يوزنه
 المشتري يكتفي ولو اشترى باليؤن او باليؤن او باليؤن او باليؤن او باليؤن او باليؤن
 النوع لان النوع وصف لا يقيده بشي من الثمن فيكون الكيل
 قال الزبيدي ان المبيع اذا لم يسم ارباع بكل ذراع ثمانية اذ اذ استعمل وقال
 كل ذراع بمذراع كل المشتري ان يعرف فيه حتى يتدبره ومن باع مرقا
 كل تغير بمذراع لم يذكر عدد فقر انما لا يجوز البيع عند اربعة اذان فيقول
 لتغير مرقا العقد لا الكيل بحاله المبيع والتمن هاتين تفتقران الزام
 لان ارباع لم يطلبت او لا يجوز العقد والمدة لا بد من كونه غير معلوم
 تكون المبيع غير معلوم ولو انقضى مرقا الكيل يعرف الواحد وهو معلوم
 ولو انقضى التبعات في المجل بالكل او يذكر جميع الفقهاء يجوز البيع
 في جميعها لكن يكون المدة غير او يذكر الحكم في جميع الموزونات الموزونات
 المتعارفة ولو باع قطيع غنم كل شاة بمذراع لم يذكر عددا لا يجوز البيع
 في جميعها او لا يجوز كما ذكر ان العقد يعرف الواحد وهو متعارف
 كون ما زاد من متعارفة وتفاوتت الا في او تفتقر الجملة المفقضة
 الى الزام وكذا الحكم في كل معدود متعارف او باع عدل فوجب كل ثوب
 او لم يذكر عددا لا يجوز البيع في جميعها جملة المفقضة الزام و
 في ما يجوز البيع في جميع ذلك كقوله في فسادى قابضان ان الغنم

على قولنا متبعا على الناس ولو ذكر عدده وقال المشرق لم يتبع منك
 القطيع على انه غداة او هذا المعدل على انه ثوب كذا الصبح البسيع
 يكون كل من البسيع والثمن معلوما بان يتبعه لكن ان وجد الثمن
 اقل او اكثر من البسيع المأفود اذ اوجد اكثر لعدم وقول الزاوية
 تحت العقبة فيجب وهو محمول لكون افراد الشاة او الثوب متفاوتة
 والمأفود اذ اوجد اقل فلو حسب فوط حصص الناس من الثمن عن
 وهي محمولة اذ لا بد ان الناقص كان حبيدا او وسطا او روبا ولو بين
 لكل منها ثمن اذ قال كل شاة او كل ثوب كذا الصبح البسيع في الاقل
 لكن يكون المشرق يحذر ان الشاة او الفرد الواحد من الثمن يكون معلوما
 وان ازره ولو في اكثر كجالة البسيع ومن قال بغيره لم يتبع منك
 كرامن الحصة التي في هذه الابار او من هذه الكدس ثم اعطاء حصة
 من موضع آخر لا يجوز لان ما سوى الثمن متبعين بالثمن فلا يجوز ان
 واقامة الاخر مقامه الا بالفتح وكرار العقدة ومن باع شيئا وقال المشرق
 بعت منك بغير ثمن يكون البسيع باطلا لان الثمن اذا انقضى يتغير ركن
 البسيع فلا يكون سعي او روبا وسكت عن ثمنه لا يبطل البسيع بل يفسد
 لان مطلق البسيع يقتضي المعاوضة ولو اسكت عن الثمن يكون غرضه
 القيمة وبغير كانه باع بقيمة وسكت بقيمة فاسد لا باطل والحاصل
 ان البسيع اذا لم يكن صحيحا فهو فاسد يكون باطلا وقد يكون فاسدا فاسدا
 من بيان كل منهما يمكن الاخر ازعمنا فالبسيع الباطل لا يبيع باطلا

ولا يقيد الملك أصلاً وهذا قيل من غلب على غيره إلى أكثر معاملات
 السوق على المبلان ليس له أن يشتري منهم شيئاً ولا يبيع لهم شيئاً
 والبيع الفاسد ما بيع باطلاً لا بوصفه ويقيد الملك في البيع بوصفه
 المشتري عيانه لكن لا على وجه الطيب بل على وجه الخبث وهذا قيل
 لا يخل به أن يغيرت فيه تملكه لا انتفاع حتى لو كان طعناً لا يخل له ولا لو كان
 جازماً لا يخل له ولا يخل به كجيب كل واحد من البائع والمشتري فكل
 العقد رخصاً للفاد وان لم يفسد بل بطل العقد ما قبضه المشتري
 الفاسد بعقد صحيح يعقد بعد ما ملكه ملك تملكه بغيره بالبيع وغيره
 فلا يتصور بعده الفسخ لمعلق حق العبدان وجوب الفسخ سابقاً
 كان بحق الشرع وإذا جمع حق العبد مع حق الشرع يقدم حق العبد
 لما جازع نعم كان الأولى العتق أن تميزه عن شرائه إذ قيل من ظن
 أن أكثر معاملات أهل السوق على الفاد ينبغي له أن تميزه عن شرائه
 بشر من مع هذا لو اشتري منهم شيئاً يخل له الانتفاع به إذا كان
 العقد الآخر صحيحاً وذلك لأن البيع ركنه مبادأة المال بالمال
 فكل بيع يوجد خلل في ركنه فهو باطل وكل بيع لا يوجد خلل في ركنه بل
 في غيره كالاعتساف والنسب الواجبين به والانتفاع المقصود منه وغيره
 ذلك من غير فاسد فليست بالبيع بالدم والميتة التي ماتت حرة تقسم
 نحو ما باطل لأنه لا يبيع باطلاً وصحة الدم والحرية التي هي مبادأة
 المال بالمال لأن صفة المايته لم تكن إنما تثبت بنول كل الناس في بعض

ايام وبنه الاشياء لا تقدر بالاعتدال من له دين سعاد وبيع بالبحر والجزر
 ونحوها يكون قاسداً لا يصح باصله لو جرد ركنه الذي هو مباداة المال بالمال
 لان هذه الاشياء لا تقدر بالاعتدال لبعض اهل الكفر ولا يصح بوصفه لعدم تقويمها
 لان التقويم للشيء انما ثبت باياد الاعتدال بشرعا او الشرع قد اطل
 الاعتدال بها في حق المسلمين ومن باع كرا من الحنطة ولم يكن في ملكه حنطة
 يبطل البيع لعدم وجود ركنه الذي هو مباداة المال بالمال لان المال موجود قبل
 ابد الطبع ويجب فيه البذل والمنع والمعدوم ليس بالمال ولو كانت في ملكه
 حنطة ممكن كانت اقل ماسا يبطل البيع في المعدوم ويؤخر الموقوف
 يجوز بيع زيت على ان يوزن بطرفه ويطرح فيه يزار الطرف كذا اطلقه
 شرط لا يقتضيه العقد وانما مقتضاها ان يطرح عنه وزن الطرف واذا
 شرط ان يطرح عنه كذا اطل كونه شرطاً في ان لا يفتقر الجواز ان يكون وزن
 الطرف اقل من ذلك او اكثر فيؤدى اجابة المبيع ووفق الميزان
 بغير وزن لو بيع الثمن بمقابلة ما لم يكن موجودا من الزيت وان شرط
 ان يطرح عنه وزن الطرف يجوز لانه يوافق مقتضى العقد ولا يوافق
 مقتضى العقد لا يفسد العقد بل لو كره وكذا لا يجوز بيع السكك المروا
 قبل الاصلطاد به غير مملوك فيكون عدم الجواز بمعنى البطلان ^{صطاد} ولا يفسد
 له والغاية في الحظيرة ان كانت الحظيرة كبيرة لا يمكن اخذها منها الا بحلف
 واذن بالغير مفقود التمسك فيكون عدم الجواز بمعنى الفناء وان كانت
 الحظيرة صغيرة يمكن اخذها منها بحلف واذن بالغير مفقود ^{التمسك}
 كن

فكان اسمهم الى المنته فلا خيار الرتبة وان راء قبل ذلك في المثالان السك
تتفاوتت ما خارج كما او كذا لا يجوز مع الطير في الهواء لانه قبل الاقذبه غير
ممكن فيكون عدم الجواز بمعنى السطمان وبعيد لا فيكون له رسالة من غير
ان كان لا يرجع اليه فهو غير مفرد في السليم فيكون عدم الجواز بمعنى
الفساد وان كان سماج اليه كما الحمام يجوز مع لانه مفرد في السليم وكذا
لا يجوز مع اللعين في الفرج لانه مشكوك الوجود لا في حال كونه انتفاخا
فلا يكون قالا فليس انما يطل السبع اوله يزود شيئا فشيئا والمسيح
لا يتناول الزيادة لعدم وجوده عند العقد فيحفظ السبع لغيره
وهو مفرد كمنزلة فعلية في الفرس السبع وكذا لا يجوز مع الصوف على الرغم
لوصف احد هاتين متصل بالحيوان فهو له وصف يخص بخلاف ما هو
متصل بالشجر فانه عين مال مقصود ومن وجه يجوز مع والوجه الثاني
انه يجوز اسفله فيحفظ السبع لغيره بخلاف القوائم المتصلة بالشجرة
فانها تزلزل من اعلاها فلا يخلط السبع لغيره ويعلم ذلك ان الصوف
على ظهر الغنم اذا حقيق بمعنى المحفوظ هو ايام عارضة لا في اصله
واما القوائم فطوريه في حفظ في اعلاها بمعنى ذلك الحفظ هو ايام اسفلها
مورسها الان والاعلى ملك الشرى وبالحديث من الزمان والحديث
في ملكه وكذا لا يجوز مع حلبة المنته قبل ان يدرج كونه غير متقطع به كسنته
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشقوا من الكلبة باثني عشر اسما غير
الربيع وقصر الدباغ يجوز مع والانتفاخ به لطهارته بالرباع فان قيل

جائزته بانصال المسمومات به وذلك يمنع جواز البيع كالنوبل
فالجواب ان المسمومة في الحلبه خلقه فاعلم ان المبيع يكون كعين الحلبه
وغيره لا اعتبار بكون الحلبه مسمومة العين بخلاف النجاسة في النوبل فانها
ليست خلقه بل جاوزته حد المسمومة مستقلة به فلا يتغير حكمه من جواز
بيعه ولا انتفاع به فلما يجوز بيع حلبة المتبرئة والانتفاع به بقدر المبيع كذلك
يجوز بيع ذلك انتفاع به فلما يجوز بيع غنمها ودرتها وعصها ووصفها
وشعرها ووبرها والانتفاع بها اذ لم تكن عليها ومرتبة لانها ظاهرة
تحمي الموت لعدم الحيوة فيها بل فيها النوى كالنبات والاشجار عليها
وكونه ممنوع لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به اذ لا يجوز بيعهم الجمع في
والدراهم في النوبل اذ لا يمكن تسليم الا يفرق يوجب العقد والوقوع
ابن الخليل اوقف الدراع قبل ان يفتح المشتري العقد يعود البيع
صحى الا واللفظ كذا هو الفرق قبل نقره هذا اذا كان المبيع معينا
والنوبل يفرق بالتعويض كما القيس ونحوه اذ لو لم يكن النوبل يفرق
استعينة كما الربا من يجوز البيع ولو لم يكن المبيع معينا لا يعد البيع صحيا
بل مع النقصان قبل الدراع فلهذا اشارة المغيرة قبل الدراع لا يجوز ولو دفع
اشارة وسلم جلدنا وسلم الى المشتري لا ينقلب البيع صحيا وان كان
الحلبه معينا موجودا كاللبن في السقف وكذا اللباع كرشها او اكارها
ففيها وسلم مبيع منها فالجواب ان الحلبه وان كانت معينا موجودا
كلمة متعلق بغير المبيع خلقه فيكون بيعه فيكون الغنم النسيئة
اعلى

اصلياً لا حكمياً بخلاف المخرج فانه عين مال في نفسه ولا تثبت الاتصال
 بينه وبين غيره بخلاف فعل العباد والغير من التسلل كما في من اتيه
 غير مستحق بالعقد فاذا قطع وانزعم الفرض يرد على المالك فيجوز ومن لم
 جارية ثم انكر بها لا يحل له وطعنا ما يترك الميراث المخصوصة فاذا
 تركها لم يخلع البائع ان تركها يحل له وطعنا ومن اشتري جارية ثم انكرها
 لا يحل له ببيع ان يطعنا ما يغيره على ترك المخصوصة لان البيع لا يفسخ
 بمجرد محو الميراث بل يغيره البائع على ترك المخصوصة فاذا اذم على تركها
 يتم الفسخ بتراضيها محله وطعنا كما اذا اشترى جارية على ان يظلم
 امام وقضاه ثم ردت على البائع في ايام الخيار جارية وقال بي
 اشترى منها وقضاه كان القول قوله لانه انما قبض غير ما كان رضى
 البائع بها يحل له وطعنا لان الميراث لا يرد غير ما اشترى فان فقد رضى
 بملك البائع اياه بالاداء فارضى البائع بما يتم البيع بينهما بطريق
 المتعاطى وكذا القصار اذا رد على صاحب الثوب بغير ثوبه ورضى
 بعد الثوب ومن اشترى شيئاً ما يراجع اليه الفدكا والى المالك
 وكذا ما لم يقضه بل ذهب اليه بغيره بالثمن وطال كونه وفان
 البائع ان الفدك ذلك الشيء يجوز له ان يبيع منه غيره سناً
 ولم يشترى الا ان يشتره منه وان كان يعلم ذلك ان البائع
 رضى بالفتح وكذا الميراث الاول ظاهر ان كان الثمن انما انزل العا
 كان يله ان يقصد بالزيادة وان كان اقل كان النقصان

المخصوصة

لا يخرج لازبا في جسمه فان اذ لمع الثمر فلذلك المبيع لا يزد فيه شيء
من تلك الباع بل يكون فقه من الشمس و لونه من الثمر و طعمه من الكواكب
فلا يوجد فيه اهل العمل الشمس والثر والكواكب وذلك بخلاف الوكيل الحكيم
الحديث السبعون في بيان حقيقة الربوا و احكامه قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يابتن على الناس ثمان لا يبغي منهم احد
الا اكل الحبوب فان اكل الاصابه من غباره وفي رواية من غباره
في الحديث من كان المصالح رواء البربريه وقد بين فيه ان
الناس ثمان على ثمان كثر فيه الربوا ولا يبغي فيه منهم احد الا اكله فان لم ياكل
يعده من غباره او غباره والنجاره يرفع من الما عند غلبه كالأرفان
والا فلا يبيع الا بالانار التي توقد تحته والربوا يكون يوم القيمة نارا ينفذ
منه دماغ الكلب ويخرج منه غبار سب ان نسيب الغبار ابيه وكذا الغبار اذا
ارتفع غيضه في الحق فيصيب كل من كان يفر من فيه فيكون معنى
الحديث على ذكر الثور نسي ان الربوا اكثر تقاطبه فيقتل عند الغل
من بدال به فيمخلط ما بوال الناس فياكلونه من غير فقد فيه فما سلم احد
من الله و فرزدان سلم من تناوله وتا طيه وسبب شيوع الجهل
و عدم العلم باحكام البيع والشري كذا فلا يوجد من يميز ما اقره النبي
صلى الله عليه وسلم و يعمل به فيجوز المند من ياكل الربوا وهو لا يعلم انه ربوا
فيكون انما تفصيله في امر دينه فان من يبيع ويشري من غير ان تعلم
احكام البيع والشري ياكل الربوا انما ابي ولهذا كان عموما

لم يبق في غير سائر النجاة بالبرية ويقول لا يسع في سواها من لم يتفقه في الدين
 واما ما كل الروايات لم يبق في سواها من لم يتفقه في الدين
 السبع والثمانون في كل يوم الا في رزق الروايات الروايات الروايات
 في كنهه وشده والافيه في كنهه من علمنا قوله في الذين يا كلوه
 الروايات لا يقومون الا كما يقومون ان يخطب الشيطان من الحسنات
 قد فرغ من هذه الايات ان الذين لا يقومون من نورهم لولا بعثوا الا كنعان
 المهم من الجوز ان يكون منهم سبب الحكم الروايات الروايات
 ضامهم وسفولهم كما المعروف لكن لا ضلال عقولهم بل لان ارباب
 يربى في الطوبى ما اعطاه من الروايات فتعلم فيصرون كمن لم يعلم
 تارة وسقطون اخرى وهذه العقوبة لييام يوم القيمة يعرفون بها
 عقاب الملوك فان ياكل احد من اهل الموقف يعرف انهم كلهم روا
 وقد روى انه عليه السلام قال ليلة اسرى لعنت قوا الطونم كما
 سموت فيها حبات وعقارب ترى من ظاهر الطونم فقط
 باجر كل من يؤله فقال الحكمه الروايات في سائر النجاة من لم يتفقه
 من العلم مقدار ما يحتاج اليه في تجارة لم يبق من اكل الروايات فان
 الروايات الروايات الكبار وروى في العلم مطلق الفضل والشرية
 فضل قال من عوف شرط في احد اليه من وروى عن ربه الفضل
 وروى في الشرية اما ربه الفضل فشرط ان يكون العوفان من جنس واحد
 وان يكونا من جنس الكليل والنور وان يكون ما به فعل المعيار
 الشرية

يا كلوه الروايات

جبر واحد وان التلقت الزائد مما لو ذكر الزيب في الجوز
 بعضها بالمعنى التلقت ويا وكذا التلقت كلها جبر واحد وان
 افراغا حتى لا يجوز بيع بعضها بالمعنى التلقت ويا وكذا كل نوع من
 كالكمثرى وغيره جبر واحد لا يجوز بيع نوع منه بمؤنة التلقت ويا وكذا
 الجواميس والبقر جبر واحد لا يجوز بيع لم اصد ما لم الا في الامتداد
 وكذا الدبل واني وبها جبر واحد لا يجوز بيع لم اصد ما لم الا في الامتداد
 متساويا ولم الدبل والبقر والغنم واني اجناس مختلفة وكذا البهائم
 والوحوش من البطن اجناس مختلفة وكذا الحديد والرمال والنجاس
 والصفر اجناس مختلفة حتى يجوز بيع بعض هذا للاجناس بعض الا في التلقت
 ومتغا جند الانسنة لوجود جبر في العلة وهو الوزن في جميعها ولا
 فيه قوله عليه السلام ان الزيب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشمع
 بالشمع والتمر بالتمر والتمر بالتمر بالتمر بالتمر بالتمر بالتمر بالتمر بالتمر
 فقد ازيل الاقفة والمعطى لواء وهو حديث مشهور فيقاء العلماء بالقبول
 والفقهاء اعلان الحكم ليس مقصورا على هذه الاشياء بل يشمل البقر والغنم
 وعلته عند الحنفية في الزيب والفضة الوزن مع الحبس فتعدي
 الى كل كيل كالبحر ونحوه لان المراد بالمثل التكون في الحديث اهيل
 في الكليات والوزن في الموزونات كما جاء في رواية اخرى وزنا
 لموزن وكذا كيل مكان قوله مثلا مثل قوله الحديث مرددين
 بالفضة والرفع لا السحب فتقديره سبوا للذهب بالذهب

وكذا الغنم قطعاً لها
 وسواء جند واحد
 لا يجوز بيع لم اصد ما
 بل في الاخر التلقت ويا

الى كل موزون كالحيث
 ونحوه وانه لو ان جنة
 الكيل مع الحبس فتعدي
 الى كل

يكون

فيكون الكلام اوله والرفع تقديره يباع الذهب بالذهب فيكون الحكم
تقديره الرسول ان هذا كان بعد البيع وجوب بيع كوكب السبع مباحا
الوجوب في رعاية الممانعة والمراد بالمانعة الممانعة في العقد في الموضع
لما روي عن عباد بن الصامت انه عليه الصلوة والسلام قال سميت
ورديا سواد وكلام الرسول الغيرة بعضها فكل ما ورد فيه النقص
من الممانعة ان يباع بالكيل كالبر والسفر والتمزج فوكيل البر وزن
ترك النقص الكيل وكل ما ورد فيها النقص من ان يباع بالوزن
كالذهب والفضة فهو راد وان ترك الناس فيه الوزن في
كل ما ورد فيه النقص من الشرايع ان يباع بالكيل فهو راد
عن حلف الناس وعادتهم فجميع الخطم بحسب ما منتهى في الوزن
لجميع الذهب من سواد الكيل يجوز لزوم الفضل على ما هو المعتاد
في الشيء فكل واحد منهما هو الكيل في الخطم والوزن في الذهب
وكذا جميع الخطم بحسب اللاديب كمن حازقه لا يجوز اذا لم يعرف
الحاقدان القدر في الخطم والذهب وان كانت في الواقع الخطم
متساوية بحسب الكيل والذهب ويا يحزنه الوزن لان
اعلم بان سواد وقت العقد شرط في العقد حتى لو يابا الخطم
بالخطم والذهب بالذهب محازقه وتقايعا ثم علامات وكيل الخطم
وزن الذهب لا ينقلب العقد عابا انفس هذا يكون معنى الحديث
انما يبيع مثل من الموزونات او الكيلان بحسب ان يباع وزنه

يجوز ان يكون كمال فان بيع متفاد يكون حلالا لانه عليه الصلوة والسلام
 اقر في هذا الحديث ان من اعطى الزبادة او الفضة فانه يرفع الربوا
 والمعطى واللاصق هو في الاثم واللعن الذي جاز في الحديث وهو جاز
 عليه الصلوة والسلام لعن الكل الربوا وموكله وكذا يجب ان يرفع برأيه
 لكن المعنى في غير المعروف ما جرى فيه الربوا يعين اليدين في مجلس
 العقد لا تقابلها فيه حتى لو باع متعة بمكسب يعينها وتفرقا قبل العقد
 يجوز البيع لان الربوا هو قوله عليه الصلوة والسلام يرفع عليه يعين
 به ميل ان عبادة الصامت روافد منها يعين بخلاف العرف
 فانه نوع من البيع يكون بكل واحد من عوضين من جنس اثنان في التوزع
 فانه نوع من البيع كمنه كما اذا بيع الذهب بالذهب او الفضة
 بالفضة بشرط ان يكون الوزن والقياس قبل التوافق والاعلان
 واذا بيع الجنس بجنس كما اذا بيع الذهب بالفضة او الفضة بالذهب
 بشرط ان يكون في الوزن بل يجوز التفاضل والمجازفة لكن بشرط
 التفاضل قبل الافراق بالبدان ان يكون عليه الصلوة والسلام
 بالفضة ما روي في حديث ارفانه عليه الصلوة والسلام فقال
 الذهب بالوزن ما روي وهو الموضع المزدحم بمعنى اقر
 والمراوغة التفاضل قبل الافراق بالبدان لان البيع ان كل واحد من
 المتعاقدين يقول لصاحبه يا رفقيا هذا قبل الافراق بالبدان و
 ان كانا ميثيان معاني مئة واحدة حتى لو شيا نرسا لم يفتعل

الافراق

لا فرق بين قول ابن عمر في الزينة وان وثبت من كسح فثبت من كسح الخ
 من هذا الكلام لا مرد له في المسئلة بل الرواية التي في ترك الافراق
 قبل القبض لا يشترط وجود العوضتين عليها وقت العقد في الواقع
 بعد ما من المانع من جلاء البشارة وراهم ولم يكن في ملكها شيء من العوضتين
 ويستفرض كل منهما ما وجبت ان يكون من الدين وذمة اصحابه
 قبل الافراق فلو فسخ هذا يكون من الروايات بفعله كثير من الناس
 في هذا الزمان وهو ان اعدم يترك واحد من اهل العوق فيعطيه
 دينار او فرس فيقول له اعطى ذراهم فيعطيه بعضا من الدراهم ولا
 يعطيه شيئا بل يقول له ليس ينبغي ذراهم فانت بعد شئنا عليك
 ذراهمك فتمت من غير قبض جميع الدراهم وهذا باطل فاسل
 في الروايات الواردة في الافراق قبل القبض الواجب في العوق وعلى
 بقدر قبض الوزن كل ما قبل الافراق بقبضها بالعدد لا بالوزن
 وهو ان كان جازا في الدينار لعدم وجوب الوزن عند اختلاف
 الجنس لكن لا يجوز في الفرش لوجوب الوزن عند اتحاد الجنس في
 علم السادة الوزن وانما هو ان الفرش اكثر وزنا من الدراهم المعقودة
 فيكون من رواه طريق الخصاص من الروايات اجمع بالوزن القطعة
 الكثيرة بالقطعة القليلة ان جعلنا اقلها مائة ثمانين من خلاف الخبر
 فتمت ان لو لم تكن له قيمة كحققة من الزايد لا يبيع اربعه واول ما يكون
 قيمة مائة يوزن اربعه فليس ثم قيمة الخلاف ان كانت مثل قيمة

انما يادى يجوز البيع وملكه وان كانت شيئا قليلا يجوز البيع مكن بكرة
 كذا روى عن عمر بن الخطاب كيف كان في قلبك قال مثل الجمل او بعث
 رجل البعير فجمع الرسل فباعوا بغير علم ولا بيع ولا بيع ولا بيع
 قبل الاقرار بالبيع ان وقف الرسل بالبيع لا يبيعون حتى ان يولوا
 الرسل يقوم مقام الموكل فيبيع بغيره وتسلم من غير التقاضي قبل
 الاقرار بالبيع ان لا يجوز التفرغ في حق العرف قبل تفتيش
 من باع فباع البعير فباعت البعير بالبيع بالبيع بالبيع بالبيع
 كان يفتق حواشي من الرزاق والراشدين لا يفتقون البعير بالبيع
 بطلان او انما لم يزل العرف بيع ولا يبيع من بيع ولا يبيع من بيع
 لا يفتقون في بيع احد ما يكون بكونه ميعا من الاخر فيجعل كل واحد ميعا
 ميعا من ميعا من ميعا وان كان يفتق فافتق وان كان يفتق فافتق
 العرف بيع من ميعا وبيع البيع قبل البعير لا يجوز ولا يبيع من ميعا
 كونه ميعا ان يكون ميعا فان العلم في بيع يفتقون مع كونه ميعا
 في السلم بانه ان كان موافقا لصلاته المثل في السلم بانه
 ميعا في السلم بانه موافقا لصلاته المثل في السلم بانه
 من اسلف في شيء قبل بيع في كل علوم وروايت علوم
 اصل علوم اسلف في السلم بانه موافقا لصلاته المثل في السلم بانه
 مع فكر سيرة وموانع عليه البعير والسلم بانه موافقا لصلاته المثل في السلم بانه
 في السلم بانه موافقا لصلاته المثل في السلم بانه موافقا لصلاته المثل في السلم بانه

واما لم يفتق
 بل يفتق
 البيع والشوب

بيع

سلم
 سلم

انما السلف في البيع والشراء ان يكون الثمن في الحال اذ قال النبي صلى
 الله عليه وسلم من سلف في شيء فليس له كيل معلوم ووزن معلوم
 الا كيل معلوم فانه عليه الصلوة والسلام امرهم ان ينبروا فذالك بيع وقدر
 الورق في اذكشته واختصاصها بطريق السلف فهو يفتن وان كان
 مغيثا في اخذها القرض فلا في السلم الا ان المراد به هنا السلم الذي
 هو نوع من البيع ويكون البيع فيه دنيا على ابيع وبسمي البيع سما
 فيه والبيع سما لانه والثلث راس المال والمشتري راس السلم ويجوز في كل
 ما علم قدره ووصفه كالكيديت والموز ونال والبزيم ودعات و
 المهر ودان المتفارية التي لا يتفاوت اعدادها تفاوتا فاضلا كما يجوز
 والبيع فان الكبير والصغير منها لو اختلفا في اعدادها لم يضر
 المتفاوت فيها اذ لا يباع جوز بقدر واحد بل بغيره وكذا البيع
 كذا في البيع والريان فان اعدادها متفاوتة متفاوتة فاضلا
 ويتفاوت اعدادها في المائنة يعرف كونها من العدد المتفاوت
 لان العدد المتقاربين الضابط في معرفتها تفاوت اعدادها في المائنة
 وذلك هو الذي في الجوز وبوزن ما روى عن ابي بصير ان السلم
 لا يجوز في بيع النواصة المتفاوت اعدادها في المائنة ثم انه في العدد
 المتفاوت كما يجوز بوزن الجوز كذا لان المقدار يعرف بالعدد المتفاوت
 بالكيل افرى ولا يجوز في كل ما لا يعلم قدره ووصفه كالحيوانات والافان
 والمهر ما روى وبوزن ولا يجوز فيما لا يوزن من العقد اطلاقا

محکم دلائل سے مزین

او فيما بينهما وصد لا تقطع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه ولا غيره لا يوجد
 في السوق لعدم المكان تحصيله بالاعتناء والتسليم كما هو وكذا لا يجوز في طعام
 قرية بعينها او ثمرة تحلة بعينها لا قتال الا تقطع بوقوف الاثر فتقضي
 القدرة على التسليم وكذا لا يجوز بيعا الى رجل لعينه او ذراع رجل لعينه او لم
 يعلم مقدارها لان التسليم يتاخر فيه فيقول ان يبيع ذلك المكيال او ذلك
 الذراع فيقتضي الى المنازعة والحاصل ان السلم لا يصح عنه الغشيم
 الا بسبع شرطه يبييان جنس كرا او غيره وبيان نوعه كصنف او فركي
 وبيان وصفه كعبد او ردي وبيان قدره كعشر بن كرا او ثمنين
 وطلا وبيان اقله واقله ثمرة الاصح وبيان راس المال ان كان كعبد او
 درهما او عمدا وبيان مكان البقاء ان كان كعبد مؤمنة محتاج
 الى الحر او امرأة وان لم يكن في حله مؤمنة كالمكرك والغير بوفيه حيث
 يشاء ولا يقضي من المال قبل الاقراض بالامان فليس ينشئ منعه بل هو
 شرط لبقاءه على النعمة فانه ينفقه صحبا ثم يبطل الاقراض قبل القبض
 وصد الاقراض ان يتواركل منها من يتوحيها طبعه حتى يسلم رجل عشرين
 دراهم في كره ولم يكن هذه الدراهم وتوارك من عين صاحب يبطل
 وان يتوارك يبطل بل يبقى على النعمة وكذا لو سار سيدا او كزوم بغيره
 الا بعد القبض لا يبطل السلم بل يبقى على النعمة ومن سلم ارجل
 وبنانه عليه واقر قاضا قبل النقل لا يجوز وان نقد قبل الاقراض يجوز
 ولا يجوز التفرقة راس المال والسلم فيه قبل القبض الا عدم جواز التفرقة

في فاس

فإن كان فيه نفقة الواجب بالعقد والاعدم
جواز المنفعة في السلم فيه فلا يصح والمنفعة فيه قبل القبض
لا يجوز وكذا لا يجوز فيه قبل القبض الشفعة والتولية وتحويله لأنه لا
فيه قبل القبض فصوره الشفعة أن يقول رب سلم لي رجل أعط
نصف مالي يكون نصف السلم فيه لك وصورة التولية
أن يقول رب سلم لي رجل أعط جميع مالي يكون جميع السلم فيه
لك من سلم في كذا بره فخل المشتري السلم إليه من رجل كره
رب السلم أن يقضه قضاء الحق ويقضه بالكون فحله في
لديك المقبوض في رب السلم عليك مال السلم إليه ولو لم يره أن
يقضه ثم نقضه فله ثم نقضه كجزء من جملة المصنفين بشرط
أكله فلا بد من الكيل برقين النبي النبي عليه الصلاة والسلام من جمع
الطعام حتى يجرى فيه صاعان ومن سلم في كره فخل السلم دفع
للسلم إليه خبز وزرة يكمل السلم فيه فيها كمال وهو غائب
ولم يكن في الغائب من السلم فيه شيء لا يكون قضاء في ذلك
عملك من مال السلم إليه لأن الزم لصا ومن ملكه فله
في الدين للدين والعين وأما السلم إليه كذا يستعمله القوم وجعل الله
فيها ولو جمع الدين والعين بأن السلم دفع كره فخل السلم
المشتري على السلم إليه كذا فخر فيها دفع إليه خبز يكمل فيها الدين
والدين فانه إن حمل العين فيها لم يبر الشفعة قالوا لما جئنا

اما العين فلهي امره فيه معاداة ملكه لانه ملكه بالشر فيكون فعل
 الامر كفعل الامر واما الدين فلا يباله بملكه بفضاء وبالا لقول
 بالملك بالرضي ثبت التحق وان جعل الدين فيها اول الامر
 المشتري فابيض شيئا اما الامور فلهي امره فيه عدم معاداة
 ملكه لان حقه في الدين لا في العين فلهي عين فيكون الامر كالفعل
 معتر فاني لما كتبه فلا يكون فعليه كفعل الامر واما العين فلهي فعله
 بملكه قبل التسليم وهو مستندك عند انقضاء بيع فيفسخ البيع ومنها فم
 آخر من البيع كمن يتفادنا وسوان يقول رجل صانع اصنع لي من
 مالك شيئا صوزة كذا وقدره كذا كذا درهما بكذا كذا رجل معلوم
 فان كان ذلك الشيء ماعرجي فيه التعامل كالحق والظن عند الفقه
 ونحوها بيع مستحسنا فالاجماع الثابت بالتعامل من زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الى يومنا هذا يكون بيعا لا عدة حتى يجر الصانع على تحصيله
 ولا يرجع الامر عدة ولو كان عدة كان لا يجر الرجوع ولم تكن على الصانع
 الجبر والبيع ولو لم يكن لا عمل حتى لو جاز بما صغر قبل العقد او صغر
 بغير ولو كان البيع على المامح ولا يتعين البيع بلامر بلا اختياره حتى
 يقع الصانع بوجه قبل روية الامر ولو لم يقبل له المامح بوجه ولا المامح
 عند الروية لانه يشتري بالمرء فيكون له جبر الروية ولو لم يكن
 ذلك الشيء ماعرجي فيه التعامل كالحق والظن عند الفقه
 لولا ان يكون اجل معلوم ومن شرط البيع ان يكون بغير نظر في
 لا يبرق

و بطريق الاستقناع ثم لما كان المقصد من السلف الغرض من بيان
 بيان وان لم يكن من ادراكه للشيء فقد افنى فيه والحق الامم على تواتر
 و هو ما يتغير كركب من المال المتخاض ويحيى في العمل كمن يدرى من عده
 متخاضا فيما كان متفائرا كما الحيوان والخور والخرش والاصل فيه
 ان لكل ما كان من فوات الاموال ويكون عند الاستدراك مضمونا
 بالمثل بالقيمة كونه مستغراضا وكل ما لم يكن من فوات الاموال
 ولا يمكن عند الاستدراك مضمونا بالمثل بل بالقيمة لا يجوز استيفاء
 حتى لو استغرض رجل من افرجيد للوجوه انما انفق به وبه يعني
 فبهم لان خوف الحيوان فاسد والغرض الفاسد يفيد الملك بالقبض
 ويكون عند الاستدراك مضمونا بالقيمة كما ابيع الفاسد ومن دفع
 الى غيره فلا يقال فيه هذا المال وهو غير له بالملك يكون ذلك
 حال ترويض الامم من هذا القول وان كان يتجلى للامم انما هي
 لا يكون بغير بل يكون فضا كونه اونا ما دونه ليه فواو قال الشرح
 لا يكون فضا يكون قرض الخوب فاسد بل يكون به يعني انصرف
 ومن اخذ من العتاق لمحاو لم يذكر له فخره لو كان فضا فاسدا
 بل بالقبض ولا يقال له اكله وذكره المتنع ان الامم يجوز استيفاء
 و تراعى ما كان ذلك على ذكره فواو ان الامم من غير مشا
 يعني بالمثل وذكره الجامع الكبير انه يعني بيع بالقيمة وقال الاستيعاب
 في القول على ما ذكره النقط عن ابي الهيثم في شرح الطحاوي

مؤذن شئ في هذا المقصود ان يكون الشئ كذا يقتضي ان يكون العيب
والنزل شئاً ويجوز استغراض الكافة عود الالة عند متعارف ومن
ألف ليس غير يعني فبما كان من وضع العباد ولا يمكنهم بركات
المخالفة في تفاوتهم في الخرافة فيسبب ذلك ان يعني ان يجوز استغراضه
لكن قبل يجوز استغراضه يكونه شئاً على قولها والعبر شئاً كذا اذا صار
رباً غير تار والدفع والحيز فبما كان من وضع العباد ولا يمكنهم بركات
استغراضها لكن ذكر في فتاوى قاضيان استغراض العبد يجوز
وكذا ويجوز استغراض الحيز وزنا وعوده عند محمد وعند ابو حنيفة يجوز
وزنا لا عودا عليه الفتوى ولا استغراض جارية من رجل وراحم وودود
ان يدفع الي واحد منهم ودفع اليه من يطلب منه الاصة فقط
والتوكيل يقتضي التعرض لجميع كما قال اذا رجل لا فراقضى كذا وياهم
وكل رجل لا يقضيه ولا يعي التوكيل بالاستغراض حتى لا يثبت
الملك التوكيل فيما استقر من لانه تفويض التعرض في الملك
فلا يجوز بخلاف الرسالة فابنا جميعا يجوز فيما تفويض التعرض
كون الرسول سفيراً لانه يقول له سلم اليك السلام استقرض
منك كذا فثبتت الملك لسل والتوكيل في الواقع جميعاً لانه
تفويض التعرض في ملك نفسه ومن كان له على آخر حصة وياهم
بردهم اهل لا يجوز لانه بيع الدين بالدين وقضى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وطبق الخواص ان يبيعه بدينه فربا ويقطعه ثم يبيعه بدينه اهل
وهذا واجب

وهذا ما يجب قطع في هذا الزمان لان بعض الناس يستفهم من فطنة ارسطو
 غير ذلك ما يجوز استغراقه من تعلقنا بطالبه المال كعادته
 عن اوردنا ونستمر بما من به من اجل وهو ان لا يجوز ثم ينبغي ان يعلم
 ان كل دين قال اذا اظهره صاحبه لغير ذلك الدين فلا يكون ثابتا
 لان لا يلازم من فان ما حصل للكون لا يلزم ان يكون مقتضى طلبة
 في الاستدلال عارضا بهذا الاعتبار لا يلزم فيه ان يحصل الكثرة من البرهان
 ولا غير منها كما في الاعادة وفي الاستدلال معا فتميز هذا بمقتضى الاستدلال
 انما قيل في موضوع البرهان لا في موضوعه وهو ان لا يقتضيه ان لا يجوز
 العرفي وانما يجوز لظلال البرهان بل لا يلزم الاصل فيه ولو لم يكن
 الاصل لازما فيه فطرية ان يحصل المستفهم من المقتضى على طريق منه عليه
 فيرجع الى المقتضى ذلك الاصل مرة معلومة محسنة يكون الاصل الداعي
 لا يكون المقتضى ان لطالب ذلك الاصل قبل تمام تلك الالة المحسنة
 المستوفى في بيان مرتبة السؤال واصل ما لا يخفى حاله في قول
 من لا يلزم من ازال الاصل لئلا ينحصر في باقي يوم القيمة كرسوم
 زعمهم هذا المحرك من صحاح المعاصير روله ابن عمر والزعنة بغير العلم
 وسكون الزمان المحمدي والبعين الحيلة قطعة لم يزلوا يدعيها يوم القيمة
 في هذا السائل ما لم يفتقد الاوه من القضاة هو السؤال عن السؤال
 واصل في الاصل ولا يلزم الا عند الضرورة وانما كان الاصل في المرتبة
 لا يتغير بغيره عن عدة امور محمودة الاول انما انكسرى من ارسطو

شقة

بع

فكما ان العبد المملوك اذا سئل عن سؤاله شنيعا على مولاه فله ذلك
سوال العبد يكون شنيعا على الله تعالى فله ان يفتي ان يحرم السؤال وكل
اللعنة العزرة كما لا يحل الميتة الا عند العزرة وانما اولها في نفسه
وليس ممن ان ينزل نفسه في الجبل الواجب ان ينزل نفسه من الجبل
لنفيه عنه وشرفه في الدنيا ولا فزرة وانما انما هو المسمى بالابانة
ربا لا يسمع نفسه ما ينزل يستحي ان يمد بالتمتع في صورة الخمار وفي النزل
نقصان له وفي التمتع نقصان جانه وكل منهما يحصل له الا يذره حرام
يحل له عند العزرة ثم انه ان ينزل لا يقبل الا ما يذره حرام
على الاخذ فله ان يفتي في المحظورات فله قوله عليه السلام سلمه
الناس من الفواحش حل من الفواحش عن فانظر كيف سماها
واله فخار ان الفاحشة لا يباح الا عند العزرة واختلف العلماء في
وقت حل السؤال فقال بعضهم من وجد غدا بوم وشا ربي فله حل
السؤال وقال بعضهم من قدر على الكسب ان يسئل الا اذا استغرق
ارقاته بطلب العبد وقال بعضهم ليس بوضع المقادير بل يستدرك
ذلك ما تم في وقت كرو في الحديث ليس من العلم ولا في
استيقظ الفناء انما قالوا وناسي يا رسول الله قال فله يوم وشا
سببه وفي حديث آخر عليه السلام قال من سئل ولم يفت
ورما لم يفت من الغيب فقد سئل الخاف وفي لفظ اخر ان
هو ما فيها اختلفت الروايات في التقدير بل من ان تخلع على اول
مختلف

مختلفت فما يحتاج اليها من الجواب في الحال من كلام غيره ومما ينبغي
 سكتة عند شك في جواب السؤال المستعمل في ذلك وقت درجته او غيرها ما يحتاج اليه
 في الثانية ما يحتاج اليه غيره من لوازمه او ما يحتاج اليه
 في السنة فيقطع ان من سعه ما يكفيه ومما له سنة من كلامه ان ذلك غاية
 الحقائق ان كان يحتاج اليه قبل السنة فكن يقدر على السؤال في ذلك الوقت
 ولا يفتقر فرصة السؤال لا يحل له السؤال لانه مستغن عن السؤال في الحال وربما
 لا يفتقر الى السؤال فيكون قد سئل عما يحتاج اليه اذ لم يدر عنه ما يكفي من غيره
 يومه ويبدو ان كان يفتقر فرصة السؤال ولا يجد من يطرح له اخرت السؤال
 السؤال لان البقار السنة غير بعيد ومما في السؤال في ان يبقى مضطرا
 عاجزا عما يفتقر في المرة التي يحتاج فيها الى السؤال لا يقبل الضبط ويتردد
 باجتهاده ونظرة لنفسه فيستغنى قلبه ويحل به ولا يصنع الا تخويف الشيطان
 انه يريد الغفر ويامر بالفتن او السؤال من الغنى التي ايجت للعزوة فان
 من غنى كذا سنة جوده وفان غنى يريه السؤال لان السؤال في
 الكتاب كما روي انه عليه السلام قال السؤال في الزكوة فان ذكر السؤال
 في تلك الحالة حتى مات ياتم له الف نفقة الكلمة اذ كان السؤال بوصفه اما يقوم به
 نفسه تلك الحالة كما كتب والاول في السؤال في تلك الحالة وانما انزل
 له مسلسل من غير حاجة فان من له قوت يومه لا يحل له السؤال لانه يزيل نفسه
 من غير ضرورة وهو كما روي انه عليه السلام قال لا يحل لمسلم ان يزيل نفسه
 وان يحزن عن طلب العتق لنفسه فيرضى على كل من علم حاله ان يطعم او يبرأ عليه

يعلم صوته من الله وان استنوا من ذلك شي مات يشتركون في الاثم
 وان اثموا بعد سيقط الاثم عن الباقيين قال الحسن البصري والبعيد ومن
 اربعين درهما فغنم وفيه هيب التزوي وابن المبارك وابن ابي عمير
 وطائفة من العلماء ان من كان له مئونة درهم او قيمتها من الزبيب
 لا يدفع اليه شي من الزكاة وقال الكوفي يجوز دفع الزكاة الى من يكافئها
 وان كان له فوات يومه لا يكمل السؤال وذكره الغاية القدره على التعداد
 والعن يوم مواده التعداد والشاء ويجوز معها سأل الكوفة والكسار وقال
 الزيني وكذا الفقير القوي يحسب عليه السؤال ويؤدى له من جميع ما يملك
 عبد العزيز فقال لو اريد من فداءه من الرجل فقام وثناء ثم سمع ثانيا
 سئل فقال لخدمك اقل كسك من الرجل فقال قد عشت يا امير المؤمنين
 فيفترع فاذا تحت البطحاء مملوءة فبما فقال انك ستبذل بل انك
 فاقول ثم افد مائة وشر ما فيها من يدى الرجل الصدقة بهزب بالورقة
 فلم يكن سؤالا مما لا فدية ولا افد ففدته وشر ما فيها من يدى الرجل
 اما فدية النكاح فبما يوجب فدية النكاح في كل واحد من النكاحين
 الشريح والافداه فانه راء مستغنيا من السؤال وعلم علم ان من اعطاه
 انما اعطاه على اعتقاده من محتاج وقد كان كاذبا في اخبار الحاجة ولم يزل
 في حكمه بافدته مع انكسر سرتمه ودرده اصحابه اوله يعرف اصحابه بايم
 فبقى بالامكان في حرمه لا انعام المسلمين وابل الصدقة وعلقها
 من مصالح المسلمين بقرعة اليها فعلم من فعل عمران انك لا تجاد

دون م

فالشريح

٢٠٤
ممنوع

قد اخرج يجوز بقره وما دبره وما قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم
عليكم ما جاءكم من الشئ الا بقوله تعالى انزلوا من فوقكم ما جاءكم من الشئ الا بقوله
يكون تدبره بمعنى كونه بريد الاقرة على ما قال ابراهيم النخعي ان السائل
يرد الاقرة بمعنى اياها اقدم فيقول ان تقولون شيئا الا اهلكم فقال ابراهيم
بن اديم نعم القوم السائل محلول زادنا الى الاقرة فاذا كان كذلك
لا ينبغي ان يرد محذورا بل ينبغي ان يعطى له شئ ما ولو كان غليظا
ان يكون صادقا في الهمم الحاجة فيهلك من يرد محذورا اذا
قد عسى اعطاه شيئا وما اذا لم يقدر عسى اعطاه شيئا فنعى
ان يرد محذورا بل من القول ولا يرد محذورا ولا يعطى له القول الا اذا لم
عليه يجوز بقره وتعليق القول عليه كما قال بعض العلماء انه يسأل
فغير من ان شيئا فزده برحيل من القول ثم اعطاه النفي يجوز
بان يرد محذورا وتعليق عليه القول فان يقول ما هذا الاطاح حلف انه سأل
ولا توهم الناس بالاحكام الاطاح ممنوع وكذا لا يسأل الا يسأل
في المسجد ولو ردى الناس تحفظ ابراهيم لا ينبغي ان يصدق عليه انه
اعطاه له في المسجد كما قال قاضيان في فتاواه لا ينبغي ان يصدق
على السائل في المسجد الحرام بان ذلك اعطاه له في المسجد الحرام
بمعنى العياضي انه قال من انزع الخيال من الجامع الى جوانب يعرف الله
بما فهم من المسجد ومن خلفت ابيوب انه قال لو كنت فاعلم قبل
شهادة من يصدق على السائل في المسجد ومن اكره ان يسأل في

انه قال في غير واحد من السبعين يكون تلك السبعون كفارة لتلك
 القدر الواحد وعن ابي مطيع السمرقاني قال لا يعمل للمرجل ان يخطى الى
 المساجد كما في من الوجه فان كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر
 بين بني المصنعة ويسئل الاخر لانه منه ولا يسئل الا فافلا يابن الوالي
 والمصدق عليه ما روى ان الوالي كانوا يسئلون عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في المسجد حتى يروى ان عليا تصدق بخاتم من موهب الكرم
 فخره السائل يقول يوفون الزكاة وهم راكعون وذكره في كتابه
 ان القاضي يسئل عن الصدق على الوالي المسجد الجامع وقت الخطبة
 برقبته هل يجوز ان يقال في الخطبة عند محور الصدق حال الصلاة
 وان خيفت على السائل الا انه وقت الخطبة لا يجوز القعود التي هي
 راس العبادات واساسها ولا التسبيح والتسليم وقراءة القرآن
 فقله عن الصدق ولا قبل الخطبة في حال الوضوء ان كان يسئل
 يزعم مكانه ولا يدري من صفته لا صف ولا يتخطى رقاب الناس فالصدق
 عليه السلام ومن تصدق عليه يشاركه في وزر انما يخرج من المرد من بين
 المصلين وانثوث في القراءة وتخطى رقاب الناس وروى انه عليه السلام
 والسداد قال اذا كان يوم القيمة ينادى مناد لا يقم احد من القوم
 يقوم الا الى الله لان الله انما يرضى عن عباده والذين هم
 وان تكلموا من السجدة فان الانسان اذا جرد اركانها وجعلها في صفه
 فمشى من بين يديه اصفاء فانه يفضى على لاجانه فذلك من صفه
 البقاسم

يجوز وثابت عليه اما
 اذا كان يتخطى رقاب
 الناس فالصدق
 عليه ص

نحو

انقياس ان لا يجوز التصديق على سوال المطبق احد ما ذكر من المنقول للمقول
 لكن يستخرج من كل ان لا يسئل الحاجة ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسئل الحاجة
 بالخصوص العائنة في التصديق وفي كل ما يسئل والحاصل ان السؤال لا يرد
 فيه ما يدل على جواز ما يدل على عدم جوازه فيكون قسمين احدهما جائز
 يجوز الا عطاء ولا طرد ولا غيره جائز فلا يجوز الا عطاء ولا طرد ولا يعلم
 حال السائل بل يسئل عن حاجة هو عن غيره حاجة ولم يظهر منه ما يخالف
 الشرح ينبغي للمؤمن ان لا يرد محروما لو اقدر على اعطائه شيئا لا فقال
 ان يكون محتاجا فلا يعلم من يرد محروما لو اقدر على اعطائه شيئا
 وقد حكي عن بعض الفقهاء انه ضعف في الجمع فقيل لم لا يسئل السؤال
 فقال عليك الان فقال ان كان يسئل الناس فربما يردوا مع قدرتهم
 على الاعطاء فيعلم انهم لا يسئلون ان يعلم ان العلماء اذا سئلوا لم يحسروا
 عليهم شيئا من انفسهم بل يعلمون ذلك كون ذلك استباها يعلم وانما
 سئلوا يسئلوا انفسهم او غيرهم ومن السؤال الزعم ان لا يسئل الاخذ
 كما يفعل دعوة التوسل والفتان وايضا انهم لا يسئلوا قبل ان
 يسئلوا ولا يفتنهم فيستكثرون ينبغي ان يعلم ان اعلى السداد قال لا ي
 بكره ان يفتنهم فيسئلون لا يسئلون احد شيئا وان سقط لوطك
 وكان ابو بكر وفلان منزلان عند سقوط لوطهما فيجمع ما يكون من انكار
 ولا يقولون ان مثلنا عندنا ولو غيره فقل لا عيب ان ومنه السؤال
 السؤال لا يقتضي على سوال المال بل نعم الاستدعاء وسؤال الفقهاء

لا حق فيه خصوصاً ان كان حياً اذ ملوكا صغيرا لا يصح نفوذ نفوذهم
لهم شبهه وناحية وكنه يجوز استخراجه ملوكه واورده ووزنه في مصالح واخل
سيرة وملكه باذن ان كان باقيا واذن وليه ان كان جباله ناله حيا
علا موافقا لخواص مجلس سادس سبعون في بيان حقوق المالك
على المولى وبقية من الاحكام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملوك طاعة
وكنه ولا يكلف من اهل الا ما يطيق هذا الحديث من محاج العباد روله
ابو بريقة ومعناه ان المملوك عند اكل ارامه يجب عموما من نفقة
قدر ما يكفيه وكنه قدر ما يحتاج اليه وليس ان يكلف من العمل الا ما يطيقه
لان الاحكام تكلف عباده الا ما يطيقونه كما قال في كتابه الكريم لا تكلف
نفسا الا وسعها قدره عن علي ابن ابي طالب عليه السلام قال في خطبة
يا ايها الناس الله يدينكم بما كنتم تعملون فما ظنكم بما كنتم تعملون
وما ظنكم بما كنتم تعملون لا يطيقون لانه لم يردم وظن انتم كنتم
من خلدكم فاما خصم بولم القيمة والى حاكم وفي حديث كوفه عليه السلام
قال انكم جعلتم الله تحتكم ايكم من جعل الله اياه تحت
يديه فليطعمه ما ياكل ولبس ما يلبس ولا يكلف من العمل ما يغلبه فان كلفه
بقية طيقه عليه فانه على السلام قن في هذا الحديث ان المالك يدين العبد
والا ما افران لاكم ان من وجه كونه من بني ادم او من جهة كونه مسلم
من كان افره تحت يديه يجب ان يطعمه ما ياكل ولبس ما يلبس ولا يكلفه
من العمل الا ما يتمكن ان يحسنه من غير عهده ويطيق ان يردم عليه ما يطيق

بج

[illegible]

يفعل الله او يظلمنا ثم ذلك الغرض في كماله غل الا باعقائه في الزوال المصير منه ذنب
 والا اذا صدر عنه ذنب فقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم في تاديبه بغير
 ذنبه فان العقوبة بالغرض عاود العترة ينفي ان لا يبلغ منه اقل الله
 واقله له يكون لوطا ومودة العبد والامانة القذوف والشرب غشفي
 ان يكون العترة عندي في جبر مع اقل من ذلك ان يكون الكثرة نعمة
 وتكون لوطا واقله ثلثة وانا كان تعلم ثلثة لوطا اقل منها لا يقع الزجر
 في غير هذا السعة وثلثين قد ياتي ان يترجم منه لكن لا يغيره عن غفلة
 بل يغيره بزيادة انتفاء غفلة او قد يغيره بالغفلة زيادة على قدر ذنبه فيؤخذ
 بغير الزيادة يوم القيمة بل ينفي له عند غفلة عليه بحرم وجبائنه فيفكر في
 معاصيه وجبائنه على الله تعالى وتغيره من طاعة الله تعالى ويرى تغيره طوره
 في خفته كشيء من تغيره قدرته فالتقوى يغفر عنه اليوم واليوم
 سبعين مرة لا روى عن عبد الله بن عمرو بن عبد جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله كم تغفوا عن الخادم فسكت ثم اخذوا الكلام فغفروا
 كانت اثنا عشر قال اغفوا في كل يوم سبعين مرة وفي حديث اخر انه
 عليه الصلوة والسلام قال اذا مررت احدكم خادما فذكر الله تعالى فليكن
 اى تغفر عنه بالغفلة في كل يوم اربعة وعشرين مرة يغفر عنه على ثوبين
 ولا على الثوبين باربعين من كتب غفر الله له عليه السلام قال لا تغفروا
 الا بكم على سرنا بكم فان آفاه افاه كما قال النابلس وفي حديث آخر
 روى الصديق انه عليه الصلوة والسلام قال لا تغفروا ولا تسخطوا في الغفلة

فان

قال لها قال الحسن وقد سكت ابن ميمون بن مهران كان عنده صنف من عمل
على طرية بالمتار فحدثت به عندي وفيه قصيدة مملوءة بطعام ما غفرت
وأرأيتها على رأس سيد اقل سيدا ارضني يا جارية فقالت الجارية يا سيدي
ويا مولاي من ارجع انا يقول الله كان قالت يقول الكافين قال قد
كلمت غيلة قالت نذ فان الله يقول والعافين عن الناس قال قد غوت
عنك قالت ان الله تعالى يقول والله يحب المتصين قال انت من الله وقيل
لا خيبك بن قيس من فعلت الخلم قال من قيس بن عامر له كان في داره
باب اذلت جارية سفود عليه ثوبا فسقط من يده السفود على ابن له فغضبه
فانت قد مرشت الجارية فقال لا يكون روع هذه الجارية الا العتق فقال
انت مرة لزوجك الله تعالى يا جارية لا بأس عليك وروعن الامانة ان عليه
والسلام ولب نفل عفا فقال لا تغضب فاني غفرت من ضرب
اهل الصلوة وقد ريت ليعلى فانه عليه السلام اشار به الحديث ان المصلين
لا يأتون غابا باستحقاق الغضب لان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وروى
عن الحسن البصري انه سئل عن مملوك سلب مولاه في عاقبة ومغفرو
صلوة الجماعة او الحجة باني ذلك سيداه قال فاجبه مولاه قال الفقير ابو
اليعيث هذا اذا كان في الوقت سعة ولا يخاف فوت الصلوة واما
اذا خاف فوتها فاجوز له تاجرها عن وقتها لانه عليه السلام قال
لا طاعة لمخلوق في معصية الله ان ذكرنا المنظر ان السيد لا يجوز له ان
يخبر عن احوال من ارضى الله الا قبل فريته واذا ادى الغدير العن

قال ما يقول الله تعالى

اسما لا يجوز له ان تبرك فخره سيدة وشغل عبادته غير واجبة عليه الا بالذن
 سيدة فيها معنى لا اعم من غير اذن سيدة يجوز للسيد ان يخرجه من الاموال
 ويخضعه من التام المخرج والمخرج عن فخره سيدة يكون انما وكذا يجوز لسيدة
 ان ينفقه عن مسكنة النقل ومحم النقل ولا يجوز له ان ينفقه ان تعلم التشهد
 والفاكهة وخدمة مور من القرآن ودرابغ العلوية والعلوم لان هذه الامور
 واجبة لا يجوز اعمالها بخلاف غيرها ويتفق للعبد ان ينفق ما اراد من ماله في
 قال اذا نفق العبد سيدة وخدمة ربه كان له الاور من وفي حديث اخر انه
 عليه السلام قال نفق المملوك ان يتوفاه اربابا لم يفسد عبادته ربه وطاعة سيدة
 نفق له وفسد روى انه عليه السلام قال من في وعيد الدين مولاه لولا ان العبد
 لم تقبل صلوة وفي حديث اخر انه عليه السلام قال ايا عبد ابن بريم
 من الزمة وينبغي للمولى ان يملكه مدة مملوكه فانه ان ينفق له علم
 بخبره فابقى عليه من حقوقه ومطالبه راسا براس لو عمل له يعق كل غفوة
 عفو امته لاروى عن ابرية انه عليه السلام قال من اعق رقبة مسلمة
 اعق الله بكل عضو من عضوات النار حتى فرجه لغربه وفيه شارة ابرية
 اعناق كالملا افعار بان لا يكون مجرورا او ضيا انما ما يعقابة وكذا
 اذ هم منه ان ينفق من المفق من ان ربا فاعقابة اعناق فرج مملوك
 من الاق وذلك قيل السمت ان يعق الرجل عبد له لولادة له كتحققا
 لمعاينة وكذا ينبغي سيدة اذ انه لا يملكه بطعام فلا يملكه بغيره
 سم على الخوان وان لم يقدره لغيره فيقول له كل هذه ماله من

بهرینه انه علیه السلام قال الذی اضحى کما یضی یوم طعنا ثم یارب وقد ورد
 ودخانه فلیتصدقه منه علی کل وان کان الطعام شفوفا علیک فلیضغ فی
 منه اکلته اولا کلین و فی القنار و رجل لا یخفی علی عبده ان کان انما یجدها
 علی کل لا یکل من مال مولاه ولا یخافه وان لم یکن تقار علی کل لم یضغ
 مولاه کلک یخفی له ان یکل من مال مولاه ولا یخافه ولا یضغ کل
 سلیقا روی عن ام سلمه انه علیه السلام کان یقول فی یومه الصلوة انکلت
 ایاکم فانه علیه السلام قرن المالیک بالصلوة و لا یخفی کلک یخفی
 یعلم الذی یقیم یقربوا جنتهم من الطعام و الیسیر و تعل الذی واجب
 علی من یملککم کما یحب الصلوة علیهم فان المسلم کما یحب علیک یخفی عبده
 و اما قدر ما یخفی کذا کتب علیه ان یعلم ما یزعم ان الله علیه و انعام
 و ان کان یزعم له فقد اعلم اکثر العلماء فیه الزمان ففقدوا الزمان و انما
 و الیسیر فی الزمان لا یفقد و انما یفقد انما یفقد انما یفقد انما یفقد
 انما یزعم فیه فقط کلهم عنده کما یزعم انهم لا یکلک علیهم فان یزعم
 من یزعم ان الله علیه فی الزمان یزعم فیه عبده و انما یزعم انما یزعم
 و لا یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم
 الصلوة المفروضة و یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم
 و یخافل عنها و یظن ان انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم
 موافق ما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم انما یزعم
 من عربی الخطاب علیه السلام قال کلک مواضع و کلک مواضع من رجب

فاذا علم انك الذي قال عن عبيدك والامه بوج القيمة لا ينكر كما انتم المصلحة
 بها صاحب ديني ولا زواج شرعي بل انهم بظلم الشريعة الدينية ويعلمون من
 موجبات العقوبات لا ضرورة لوقال انه كما يالها الذين ياتواوا
 واهل بيكم نارا فان اهل و ان كان الاصل فيه ان يطلق على القرابة
 لكن يطلق على الامتاع البقاء لا بعد ان يكون المراد منها الخلق المودة
 فليس هذا بحيث على المؤمن ان يعلم عبده وناؤه من احكام الاسلام
 قدر ما يحسن ثم يامرهم بآداب الفرائض والواجبات وينهاهم عن الكمال
 الكمال والموثبات بآفاق ولا فان اولا يعطى الكلام عليهم فان اولا يفرعهم
 فمن لم يفعل منهم طريق الصلاح بعد ذلك ليس عليه الام في تلك بحيث
 قال فافني فان في فتواه رجل مريض لا يقدر على الصوم فافني
 بحيث على المؤمن ان يوفيه الله ما دام في ملكه كان عليه بقاؤه لكن ينبغي
 ان يعلم ان المولى وان جاز له عبده اذا اتى جاز له بوجيبه لكن انما ان
 بما بوجيبه فليس ان يقيم عليه الحد الا باذن الحاكم بعد الاخذ اليه ونحوه
 فاذا قام عليه ولم ينزح عليه ولو غنم بغيره من ابي مريضة له عليه السلام
 قال اذا زنت امرأة اكرم فتيان زنا فليجوز لا يشرب عليها ثم ان
 زنت فليجوز لا يشرب عليها ثم ان زنت اثنتي عشرة فليجوز لا يشرب
 من شرب في ذكر علامته على الاطلاق انما انما انما انما انما انما
 او غير ذلك الا انه يصف بغيره من القوة فان اقرن بها فليس
 على المحضات من العذاب والمراد بانها مشتقة في الآية الزنا والمحضات

قال عيسى ان كبريتا عندك في الحديث وان ^{ول} ~~كل~~ ان قدف الملوک
 بوجع الحس لكن لا بوجع عدم الاعمان فيه لان بشر الاعمان في عدم التقف
 من الحرية والاسلام والعقل والبلوغ والعقمة من ان نافع لم يوجد في
 من هذا الشرط الحس لا يكون محققا في لا بوجع الحس بل بوجع التقف
 ابلانغ غايه ووجع تقف وتكون بوطا عند ابي صفه مع وعندي صفه
 مع وعندي يوسف رواية حقه ومحمود وفي رواية لم يبق
 وسكون فان لم يفرغ في الدنيا يفرغ في الآخرة بياطين النار على
 الاشهاد ومن لم يوجد هذه الشرط الحس كلها يكون محققا بوجع تقف
 الحس وهو ثانون لوطا الحس بصفها العبد مع عدم قبول شهادته
 لخطا التوبة بقوله في الوزين يرمون المحققات ثم لا توارى بوجع شهادته
 فاجله ومثمنين جلوه ولا تقبلوا التمس شهادته اذ اولئك هم المنافقون
 الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلوا فانه تقف تبيين في هذه الايات الذين
 يرمون المحققات بل تخافم لا توارى بوجع شهادته بوجع عليهم تقف حكام
 ووجع عدم در شهادته بوجع فاصفين للاهم ان لا توارى او اولا
 بالكتب وبراءة المقذوف واما الحلال منه واما افسد وامن
 كبر الوزين ونماك ستر بوجع عنهم العشق لا يستتار للواقع في الآيه
 ولا يرتفع عنهم الملبس ولا رد شهادته هذه العلم الحقيقه والحاصل في الايه
 تعريضا بوجع الاحكام الفلته عليهم بوجع العجز عن اقامه ائنه بوجع الحس
 في الحقيقة وقول الامران ان القدر غير يحمل الصدق والكذب انهم معك التقف
 بلا فلاح

بما فيه حيث تجزوا عن الامثلة كما لو كانا يقيان متحققين للنعمة التي هي
الخدمة المشاهدة وان كانا صادقين في النعمان او قل المشاهدة او قلوا
على ما يريه شهودنا فلم ياتوا بالاشهاد اذ اولئك عن اسم الكافرين
فعلم من هذا ان بالاجم عليه فهو حكمه ان الكاذب كالكاذب رب العالمين
الغاية في الاضمار من التسمية والاذن واسما بل هو موجود في كل
وكسر العوض وهذا لو كان نواحيدين فكيف اذا كانا كاذبين
وهم يحسبون انهم صادقين فيهم في الاخرة عذاب اليم نعم من ربي
رحماني في جعل ان نقبله وان لا نقبله لا يصديق انه قبله ان
بنى المحل سبعين واربعمائة من حجارة الواسطه وحققنا وفرا
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخوف ما اخاف على امتي على قوم يوطئ
بذو طبع من حبان المصالح وداء الجاهل وغيره عظيم على كون علم من اعلم
الزئيب والاعمال فيهم العلم بالبعاقب استمع من الامم وجمع عليهم من الزئيب
الغالب علمهم على غيره من بني آدم وذكروهم وذكروهم عدة كورس كمن
الكبر من بني آدم من علم الزئيب يورثون بالهم واليوم الاخرة شدة الامتع
وتحيزوا عنه عن مصالحهم كالصغيرة المصاحبة والامر القليل
الاخرز ولا يغفلوا عنه ولا يحرموا عنه ولا يغفلوا عنه ان يفعلوا او قدروا
ان طاع جميع الجنونات بآباء الا تخير والقرعة وفي رواية الا تخير
والخارجين ميل طبعه الى كون في المرافقة والخير استهوا لئلا مثل
القرير والقرير والقرير بل هو اذ في منها حاله ما روي انه عظيم السلام

قال الخ زير والفرد والجماع العقل عند الله تعالى من ترك التكليف وذلك ان من ترك
 التكليف على الاستمرار من غير التوبة والاستغفار يكون من الذين قال الله تعالى
 فيهم اولئك كالانعام لم يفلحوا اهل فلهذا اشتهر بابيهم ان يكون من مشركهم
 متوجه الى اسباب الدنيا ومفقورة عليها وعدم التفكير فيما يفرع لادامتهم من
 البيان وعدم الانتفاع بما بل جعلهم اهل منها لا يترك ما من شأنها
 ان تترك من المنافع والمفاد ويحتد غاية جديدة في جلب ما يفتقر اليه
 ما يفرء وتنقاد لعلها جارية من كبر السامع بسبب البها وهو لا يسلو
 كذلك حيث لا يميز بين المنافع والمفاد ويحتد من غايته عدم
 في جلب ما يفرء من كسب ما يفتقر ولا يفتادون ليدوم ولا يعرفون انهم
 من اهل الشيطان انهم اعداء عدم ويقعون على الزنا والهم ولا
 يعرفون على النعم لم يميز ويكفون من الذين قال الله تعالى ويكفون من الذين
 قال الله تعالى فيهم لعلهم ظاهر خفي من الدنيا ونهاياتها
 من زعماءها واذا وسائر احوالها الموافقة لشهواتهم الملائمة باهوائهم
 ومنهم من لا فرق بين المطلب والمقصد الا في غاياتهم
 كالمطير وسابهاهم ولا يدركون من احوال الدنيا ما يوجب كمال معرفتها ولا
 يفكرون فيها حتى يحصل لهم علم بما فان العلم بامور الله فخره هو قوت
 على وجودها الجبار كما قد رتدوا لادانته وعلما وحيوانه وذلك العلم
 لا يحصل الا بالنظر الى المصنوعات والتفكير في احوالها المتغيرة فعدم نظر
 النظر على الظواهر المتغيرة كمالهاهم ولم يفكر في عجائب صنعها

في حرافة الحيوة الدنيا
 وهم عن الآخرة هم غافلون
 يعني انهم يعلمون ظاهرا

بشيء لو كانا على وجوده ومفادنا الذي يتوقف عليها وجود الممكنات
فيكون ان ما اجبره من امور الوجود لا يكون له في نفسه وجودا ولا يكون
فيما في حق فرق في الحقيقة وقرين في السمع فكذلك علاج الاعمال وفسادها
ان سبب محتمل للعباد فيفسد العلم لان العبد لو لم يفسد العلم
بل قد قيل في العبد من فساده العلم فان من علم ما في المقادير الصغيرة
صغيرة العلم لا يمكن ان يكون من علم من علم لا بد ان يكون لا يقدم
عليه فعل العلم الا بالحق فيفسد هو ان لا يمكن صاحبه على فعل ما يفهم الا قوة
وترك ما يفهم فيها فاذ لم يفعل ما يفهم الا قوة ولم ترك ما يفهم فيها
لا يكون اياه حقيقة بل سائلا لا فليسا فان المؤمن بانها حقيقة الايات
حتى كان من ان لا يستلزم طيقا الموصلة اليها ففساد عن ان يسبح
في وجودها في امر كبره الا ان في نفسه عيب في امور الدنيا من دفع
العبادة وحيث يفسد فعله في كل من اعتاد ان يعمل على قوم وطوائف يكون
الاية حقيقة بل سائلا ان جرمه لا يشبه ما يراهم ولا في الاخلاق
في قوة فترتب قوم ان الفعل على جرمه لا يشبه ما يراهم لان كان محصيا
برجمه وان لم يكن محصيا بجمه لا يشبه جرمه وهو قول الشافعي والى يوسف
وهو من الحسرين السعدي وعطار والنمعة وقناده والافندي قد
قوم الى انه برجم محصيا كان او غير محصين وكذا المفعول وهو قول الكوفي
واحمد وسند كوا على ذلك ان الله تعالى اسماك قوم لوط بارجم محصيا
في حكم تنزيله وامطنا عليهم حجارة من سجيل ووالله سائل ان شرع

والله خسر بالحدة حقيقة الايمان
حتى كانه يرسله لا يحل سئل
طلبه بل يسح فردونه

[illegible]

صنف يتصورون وصف يعاقبون وصف يكون في الشرف البصيان
 اكثر من النار من قال قبله الى ارادة يكن استقامتها بالخلق والانتظار
 الى وجه الصبر يورث الحب فلا يكون استقامة الواحدة بوجه من الوجوه فاما
 فليس عليه به تركيب الفعل الفصح فيكون من الباطلين المستغفر من بايات الله
 ودينه لوقد شئنا ان نقول ان يحصل فيما من الاقتران في الناحية
 مثل ما يحصل من الزميتين حتى ان يقال العنققة يسبحون بها ومن يقولون
 نزع فلان فلان والظاهر ان يسبحون قولهم ويردون خالف ولا يجوز
 بل يصحكون ويصيحون ذلك المصباح ولا يبالون بحسبهم الا بان هو الكلام
 عنهم وقد قال تعالى في ضاواه يكره جميع العظام لا مرد من رجل فاسن
 يعلم انه يعبر الله تعالى به لانه اعانه له على المعصية والافتقار من السلف
 والحلف على كون الواحدة حراما لانه تعالى اطلق الحلق بمذكور او انما الحلق
 كل منها العظام يعرف كل منها كل واحد من تلك الاعضاء بالفلان ويحصل
 الاشياء محذورة في خبر في كتابه وقال انكم حرث لكم فاكرا ثماني شتم
 فلان يلقى للعاقلة ان يعرف من يعرف من يعرف من يعرف من يعرف من يعرف
 المحرث فيما ليس المحرث فان قيل سلمنا ان العظام ليس محرثا
 لكنه محلة انقضاء الشهوة واستيفاء اللذة فاذا كان المحرثا لا يجوز لغيره
 ان يعرف فيه كما يتعرف في ما ليس له من الاكوات واللبوسات
 قالوا ان الان ان وان كان له ان يتعرف في ما له لكنه محذور من التعريف
 اتهم فيه لان ما في يد من المال ليس في الحقيقة بل محذور به فانه يباين له في

ان تعرف فيه بوجه وضعه تعرف فيه بوجه فروم باذن له الشرع لو
كان المثل المذكور غايه خيانه ونهابة متوارية الا ان دلي الزوجه العقل
ممكنه صلاه قد وضع المنع عن حال المحيض لاجل الذي يفوته كما يسكنك
عن المحيض قل هو اذى فاستتره انت كذا المحيض وهي ايام بسيرة من شهر
تليق بالنعى عن موضع ما يفارق النجاسة التي انشئت من دم المحيض اصفى
من ذلك مجرد الملك لغيره تعرف فيما لم ياذن فيه الشرع الا ان كان
المحيض في الدورية مع كونها حلة حوت لا يجوز لها فيها ان تعرف
فيها بالتقبل والتفريق وغيره من دواعي الجماع فقد من الجماع وكذا السجدة
مع كونها حلة لتفريق الشهوة لا يجوز لها فيها قضاء الشهوة فيها اذا انفرد
هذا مما هو ارجح على كل مسلم ان يحترز عن هذا الفعل القبيح ما روى انه عليه السلام
قال من عمل عمل قوم لوط لم ينج من النار ولو كان يداوى ابنته قالوا
علا الله كذا كذا ثم الرشد وتقول السموات ربنا يا رب يا رب كذا
الارض يا رب ربنا ان تعلمه يقول الله دعوه فان طريقه على رءوفه من
بهى وروى ابنته عليه السلام قال لو اغتسل الطوطى بالماء السبع لم ينج
يوم القيمة الا ضياء وذكره قتادة في الصوفية عن سفيان ان ابو اظم لا يكون
في الجنة لان الله استغفرها واستغفرها او قال استغفرها من احد من
العالمين وسبها خبيثة حيث قال لا ينجى من الغربة الا كانت تقبل
النجاسة والخبيثة منزلة عن النجاسة قبل ذلك من ان النجاسة تكونها
لينة لطيفة غايه الطهارة اذا كانت لا تقبل الطهارة تكونها

غيره السلام

بعد جذا يذرم ان لا يقبل من فعله الذي يكون فيه خيرا فيقال
 الجائز والثابت ان المصنف لم يثبت فيه الا ان يتذكر انما هو
 الصريح الماحية بجميع القلوب المحسوس من اربعين
 حرمه شرابا وبيان عقوباتها والمساكنات المملكات قال في
 حكمه فلا بد من شراب الخمر الذي يات في حرمها ولم يثبت فيها
 شرابا في غير شراب الخمر ولم يثبت فيها في غير شراب
 من غير ان يكون شرابا الخمر فلو كان شرابا من غير الخمر
 يعني ان في الخمر منها من غير الخمر فيها كرامة الطعم والريح
 فائدة السكر والمار والماري فلو كان في غير الخمر
 الخمر لا بد ان شراب منها لا يكون محرما عنها فيكون حراما
 عن عدم وقوعه فيها لشراب الخمر الذي لا يكون حراما
 غليظة الحرام ونصفها فلو لم يغير في الدنيا فربما لا يكون
 من انما على رؤس الاشهاد وكيف يستعملها ويحرم جميعا وشرابا
 فيها ويمنع اهل الزمة من اكلها وشربها ويقبضون في كتب الفقهاء
 ان اكلها يثبت بالامسار وبقرائنها في بيعه في الحرام كان اولها
 لا يجوز فلهذا عانت على المعصية وقد قال الله تعالى ولا تأكلوا
 ولا تأكلوا على الاثم والعدوان وما نقل عن ابي حنيفة عن ابن عمر
 في التواضع والتمسك على ما روي عن العلماء والكون ان حالها
 لكن اهل الزمة والتمسك على ما روي عن العلماء والكون ان حالها

44
C

١٢
 من في صبح البصايع رواه
 ابن عمر ومعه ان
 من داوم ١٢

تلاکمل شہرہا منہ شہرہ
طاعتا و توقیرا یقام
و سو ثمانون جلدہ ص

2

فيها كما يكون في الاسفار وهو المعنى وقد ذكرنا في كتابنا من البيت
 اخرج بيت النجار المشهور في البيت اذا علم انه لا ينزجر مرونه متعينة طريقا
 محبة نعم ان احيانا لم يرو عنهم في اوراق البيت شيئا وانما هو من البيت
 البيت كسر الهمزة في البيت كسر الفاعل الثامن من كتاب العلوة من البيت
 عليه السلام قال لقد سمعت ابن ابي عمير يقول ان بيتا من البيت
 يتلفون عن الجماعة فامروا ببيتهم وبيتهم في البيت على جوار اوراق البيت
 من يتلف من الجماعة لان البيت على المعقبة لا يجوز من البيت لان المعقبة
 فاذا علم جوار اوراق البيت على ترك البيت للوكة فاطرك في اوراق
 البيت على ترك الواجب من البيت وقد ذكرنا في الباب الثامن من البيت
 ادب القاضي للحفاف ان عمر خطيب الناس لو ما فقال طبع ان بيت
 فلان وفلان مسكر افاني التي يوتما فان كان مقاروق يوتما وما
 رجوان رجل من زيش ورجل من تغيف سمع القريشي بذلك
 فخره واخرج ما في بيت من السكر وراقة ولم يفعل الشفع وكان اسم مرشد
 فاني عن بيت القريشي فلم يجد فيه شيئا من السكر واني بيت الشفع
 فوجد فيه خرافا من بيته وقال يا انت مرشد وعلم من بيتك ان البيت
 او الجعة فمر من المنكرات يعني لان بيتك وبيتك عليه ان عمر الجعة خراف
 المسكر اعلم انه في بيتك ودر خطره وعلية اوراق البيت في بيت القريشي
 ولم يروق بيتهم ولم يتفط الشفع فامروا ببيتهم وبيتهم في بيت القريشي
 ان بيتهم في بيتهم فامروا ببيتهم في بيتهم في بيتهم في بيتهم

فما حصل له من قائل ليس على الذين آمنوا وعلو العالی جناح فطاعوا انكبه
فيسمى امره بذلك وكتب عن الغفرانهم الى طاعة كل واحد مع حروفه
امكان قول الله صل الله عليه وسلم وشاورهم فيهم فقالوا يا امير المؤمنين
انهم افترؤا على الله تعالى وشروا له دينه ما لم ياذن به فافترى احبهم وعل
في القوم من كثرة فقال له امرتني فسمع يا علي فقال ليس ان يستقيم قلن
فما وافترى كل واحد منهم ثمانين جلبة فان لم يتوبوا فاعطى احبهم
فاستتابهم فما وافترى كل واحد منهم ثمانين جلبة فاعطى احبهم
التي استندوا بها على الباطل المحرم الذي عن ابن عباس قال كان مثل عزم
المؤمن قالوا يا رسول الله كيف يا اخواتنا الذين ما فادوا بمشربون المؤمنون
فوق على ليس على الذين آمنوا وعلو العالی جناح فطاعوا يعني ان الذين
شروا المحرم قبل تحريمه لا اثم عليهم لانهم لا اثم على الذين يشربون ما لم يحرم
قبل تحريمه فبازيل العقل انما هو كذلك مع انه قد شربوا من
لا يشبهه فيه فلم كان حلالا ثم انما لا يشرب مع احبهم اذ كان الحرام
ان العقل لا يترك شرب العقل منه وانما يترك شرب الكرواكرام
في جميع الامور لكن العقل من المحرم حرم على هذه الامور المشبهة
لهم بالخيرية كما انه لم من الله تعالى بقوله المحظور انما هو الحرام
لكن قبله لا يجوز الا انما هو من فواضله وما يتركوا فلو كان
بالاستصحاب في العقل غير المشروبات فان قبل الامور المشبهة
كان موجودا فيها فلم يحرم ابتداء حرم الله تعالى في العقل المشبهة
بالخمر

بالخبر فليكن ان ذاك هو ما اخرج السطر فليدفع المنفعة عن الاسلام
 فانه في الجاهلية كما في بعض البشائر فليكن في بعض البشائر كما في
 فضلها و حسناتها و لم يجرها و قد اورد في التكملة حتى تواردت في بعضها
 اربع آيات فترى ان قوله تعالى من ثم ايتى الخليل و لا غيب محمد و
 محمد كواثره فاحسنوا للذين اسكر الخمر فقال كبروا العصابة لو كان
 هذا خبر لم يخرج من الترتيب الحسن فيكونه هو معنى على غير ما هو وصف
 المعطوف بالحسن لا يخرج عن الدلالة على ان في المعطوف عليه في اقامته
 ثم ان محمدا و محمدا و محمد من العصابة قالوا يا رسول الله انما في الخبر
 الحسن فان احد البشائر في العقل الا في ضعف لئلا يتردد قوله
 يشكوك في الخبر في التفسير قل فيها انتم كبر و منافع سناس و انما اكر
 من نفعها فانها لم يجرها بل في هذا و منه في ذلك ان اجتنابها
 اولى من اقرها لان الحكم في الامور على غلب فاشنع كبر عنهما
 فقالوا لا حاجة لنا فيها فانتم كبر و قلل بعضهم ما قد نفعها و ترك
 انما علم يستفاد منها ثم ان عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما فدا
 طامه من ابيها و نام في عشرين يوما و كبره و اوصفت صلوة
 الفريضة مما اورد في الخبر فقال يا ايها الكافرون اعدوا بقية و
 الا في قوله في ذلك لا يتردد في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تفرجوا
 الصلوة و انتم كبر في هذه الآية في الخبر الا في ذلك و من هذا
 في الحديث في الصلاة ان يرفع اليك من التمسك مع بقا بقية

بجاء بل مرجع النبي انه هو القيس مع بقا القيد لان باي الالهي بالصلوة كانت
على المؤمنين كمنادى موقفا فكانت اقايل يا ايها الذين آمنوا لا تسكروا
في صلوات الصلوة فترك اكثرهم شربا شربا فاعلم في غير اوقات الصلوة
فمنهم من كان يشرب ما بعد صلوة النحر فيصيح وقرآن السكرو منهم
من كان يشرب ما بعد صلوة الصبح فيصيحوا عند محي وقت الظهر فلهذا
اكثر اوقاتهم من الشرب سهل تعلم في التورم المطلق ثم ان جليلين من اهل
معارف اهل البيت السلمين شربوا في غير اوقات الصلوة واطلا سكونا في
اوتيا شرب الا شارب وكان قسمين زنى وقيل في شربهم في غير اوقات
الا شارب فاخذ رجل منهم في السيف فخرت راسه فمتمم حوضه فانطلق
سعد الى رسول الله عليه وسلم في اية وكان جوارا فقلل الصم
بين نساء الخمر ما يشافوا في اقول يا ايها الذين آمنوا انما الخمر واليسير
وله نفاق وان لا تلم حرس على الشيطان فاجتنبوه يحكم تفلون انا
يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر واليسير لم
عن ذكر الله وعن الصلوة قبل انتم متنبون فقال عز وجل يا ايها الذين
فدلت هذه الآية على تحريم الخمر قطعا من عشرة اوصاف اولها انه ما قربنا
بالمر الذي هو الغار وموافق بالانفاق وكذا ما قربنا به والله لا يفتح
قرنا بالانفاق في في الوصية كذلك انما كانت اية في قرنا بالانفاق
في في الوصية كذلك والاربع اية في سماء وسماء وسماء وسماء
التي العين والى كسر ما جعلنا من على الشيطان تنفعا على ان تنفعا

شرح

فمن كان في السواد من النار ما جئنا به الامم لم يوحى في سلام الله من النار
 ان الله قد اطلع على ذلك الا جئنا به في النجاة لا يحصل فيها جنتا الحرم والحرام
 مع انه تعالى قال النار به الشيطان ان يقع بينكم العداوة والبغضاء فيموت
 في ذلك فهو حرام وان سمع انه تعالى ان من اول الشيطان ان يصير من
 ذريرة من الامم في الصلاة وهذا كسرايم والعاشر من النار ما جئنا به
 من النار ولا يجرى الا على حرام فثبتت هذه الامم من النار فخطاها كوا
 من نارها جميعا حتى يروى عن النبي انه قال كنت مع جماعة من العجالة حتى
 لي طلعة الشمس فمضى يوم بشربون الخمر والاساقينم ان عليا رطل فقال
 ان الخمر قواميت فوالله ما فرقتوا ولا يمسكون منها حتى قتلوا اهلها في
 ذلك ما استقرت من نارها عادوا فيها حتى قتلوا اهلها فمضى يوم من عليا
 قال لموقع فمضى منها المير فمضى مكانا من نارها فمضى منها
 ولا وفتت فمضى منها في الحرام ثم حفت فمضى منها المخلد المير فمضى
 عن عثمان انه قال اجتنوا الخمر فانها ام الجبابرة فوالله لا يجمع الايمان
 بالخمر فقلت جيل الا يوشك ان يذهب امرها بالافرنج ان يرب
 الخمر فمضى كجوى على سانه فمضى فمضى فمضى الموت ان يجرى على
 سانه كالمير فمضى من الدنيا على الكفر لان الخمر يضر الايمان
 من العبد فمضى الموت فمضى سبب فمضى التي فمضى في جوارحه فسقى
 في النار اولا فمضى في ان اهل النار يرون النار فاذا ذوقوها لم ينفعهم
 الملكة فمضى من النار فاذا ذوقوا لا ينفعهم من النار فمضى من النار فمضى

فثبتت

كلمة الكفر فانه وان لم يجر
 ارشده وده وخالى السكر
 لعدم العقيدة لا اعتقاد
 لكنه يعبره سانه

منكم ولا تغربتموه وانه تشفعوا بكم بغيره بمقتضى هذا خبر الملك
 عزيمته بغيره انما مقدار الرعين طامه يبلغ قراره وقوامه بغيره
 فاذا اراد ان يغير الملك من جوارحه فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ان يكونوا فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 العذر انما يكون فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ودوننا الملك فلم يكونوا فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 لم يكونوا فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 همنا بالناس فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 انما يكون فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 عنه الامان فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 يتمتع عن شره بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 يتفكر في موله لا يسل فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 حقيقة فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ينفذ بالزبد بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 ينفذ بالزبد بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 نمتا وبقى فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 قليله فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 من المحبوب فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 لو انهم فيهم بغيره فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول فيقول
 الشرب

ايشاد في ما يحل شره حتى قال المولى العيني في اشرع البشائر المطبوخ اعظم ثباتا وانما
 ممن ساء الخمران شارب الخمر مغلوبه من شرب الخمر الحرام فغيره فاستطاع شارب
 المطبوخ شرب المسكر ويراها طهلا وقد اجمع المسلمون على ان شراب المطبوخ مالم
 يسكر لا يحل اذا لم يقصد به السور والطرب ولما اذا قصد به السور والطرب
 فلا يحل شره حتى حصل منه البهت فنفى الكبير فقال لا يحل شره فنفى له فالتفت
 السجين فقال لا نهانا كما نهانا لا تقرأ الطعام والشراب ما نتاثيره في السور
 واتلج فعلم من هذا ان الخلاف فيما قصد به التلوي على العبادة واما ما قصد
 به التلج فلا يحل التلج قابل اذا شرب لاد وغيره من اللبثات بالمرور وطرب
 لمرور وطرب على نية التلج ومرت ايضا المجلدات في سحر السجون
 في بيان مرتة الغلول مدعوب انقسم من الغائين كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ادوا الحياط والحيط والياكم والغلول فانه عار على المرء يوم
 القيمة هذا الحديث من حساب المصابيح رواه عباده بن الصامت
 والراود من الغلول النجاسة في العزيمة والعزيمة ما اذن من الكفار غزوة وهي
 لم تكن حلالا ثم استأنف لكن انما افضل لينة الا انه فجعلا حلالا لم
 حيث قالوا فما غنم حلالا طيبا وحلها بعد اخراجها الى الارلاب
 ان يجمع ثمة ايدي لينة اتملى ما فضل من ما يكلم ومعا الغنم سوى الغنم و
 سياتي في بيان ثم يخرج منها الخمس مني والمساكين وابن السكيت ثم يقسم ما
 يقسم بين الغنم فيعطى لكل رجل سهم وللفارس سهران منه اي نصفه
 وعند غيره يعطى للفارس ثلثا سهم ويسلم على ما ذكره قتاد في بيان

المسكر حرام وسحق ما هو
حرام بالدماء يحرق كالزنا
وشرب

ط

ان يفر الغنائم في دار الحرب قبل اذ احياها دار الاسلام لان يفتح بركة من جود
 اهل الحرب وتقسيم الغنائم فيها يجوز فسميت لانه لما فتحوا اصابوا تلك الغنمة
 من دار الاسلام فيوزع قسمه الغنائم فيها كما حكم الشيخ في الغنمة لكن في ثم
 الزمان قد ترك هذا الحكم وجعل كالشرعية المحسوسة حيث لا يقسم الغنائم
 بين الفارين ولا ينجس خمسها لان العادة في ذلك الزمان ان يتركوا اولادهم
 دار الحرب ويخلوا على الكفار وينهبون اموالهم فيأخذ بعضهم شيئا فبعضهم
 شيئا فليبدأ بعضهم لا يأخذ شيئا بل يعني محروما ثم يفرقون على تلك
 الحالة باسمه بينهم وهذا اوضح الخمر من هو الغلول الذي هو ~~الغلول~~ شارب
 وعيدت منه في الاحاديث كثيرة منها ما روي عن ابي هريرة عن ربيعة
 ابي رسول الله عليه السلام غلنا ليقال له منكم فيضها من كط ربيعة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا اصابهم من عدو فقتله فقال الناس يا رسول الله
 فقال رسول الله عليه السلام كلا وان انا نفسي بيده ان شئتم اني اقد يوم
 خسر من الغنائم لم يعصها الناس تشغل عليه بما اظلم سمع الناس انك قد غلوا
 فجاؤا بثلثي الشرائك الذين فقال اصبت هذا يوم خسر فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من يارثر انك ان شئتم اكل من يار و منها ما روي عن زبجون خالان
 ربيعة من اصحاب النبي عليه السلام توفي يوم خسر فذكر وانك انك لو ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على اصحابكم فتبرعوا به الناس فقال
 ان اصحابكم قد غلوا في سبيل الله فقتلوا ما معه فوجدوا خزان
 فوجدوا يوروا ان يكون من ربيعة ما روي عن عبد الله بن عمر انه عليه السلام

[illegible]

احد من الغائبين لا يجوز ان يطالب جارية من الرقيق قبل الغيبة وان
 فيما يحبس اذا وطئها فقال لا يكفك من ذان وقال ابو حنيفة لا عليه
 بل عليه عقوبة وان حصل منها ولد فهو ملك يرد الى الغيبة فلا كان
 لا يركن له كخفاف من يفتل الكافر بكفره ان يكفر مؤثقا يستعمل
 الغنائم الغير المنقوبة والغروج المشتركة ثم يسير في الفداء كل من
 يملك من الجوارى وغيره او يولد له من الغنائم الزوال لان كثره فله
 في هذا الزمان بلذوال الاحكام الاستعمال ورايهم انهم لم يملكوا بها
 فله بالون بما فعلوا فكيف يمكن العلاج بجميع ما في ايدى من الغنائم
 وتخصيصها بينهم مع عدم النقيض من الشرع فلما تقرر جميعا وتقسما
 بينهم صار في كل واحد منهم كثرته النقطه فمن كان فقيرا ربحي ان
 يجوز له ان يصدق به على فقير ثم ان اراد ان يملكه فملكه من ذلك
 الفقير اما بالاختيار لو اشتهر به او بالشرع اذا كان باقى يرد ما فود الغير
 تنفيل واما اذا كان افقر بطريق التنفيل فهو له فاصلة لا يشك فيه
 احد لكن لا يملكه الا بعد اخراجه اذ اراد الاستعمال حتى لو قال اللهم لو ابرئ
 من اصاب جارية في له فاصاب قد من الغزاة جارية واستراها
 لا يملكه وطئها ولا يبعها قبل اوراقها الى دار الاسلام والراد من تنفيل
 التمرين على الفصال اعطوا شئ زائدا على سهم الغنمة احد هو مستحب
 لقوله تعالى يا ايها النبي ارض المؤمنين على القتال فيبقى بعد تمام اوطار
 العسكر ان تنقل ان يقول من قبل فتدفعه ليدفعوا ليدفعوا ليدفعوا

قال شيخنا في هذا الكلام ان الغنمة من الرقيق

فانهم

فوقهم في الرعية او غلبة او نحو ذلك لا يتقبل بكل المافوز اذ فيه ابطال حق الكل
 فان قيل في ذلك مع سرية يجوز اذ قد يكون المصلحة فيه كذا ذكر من
 الغلبة وذكروا في شرح الجمع ان العام لا يتقبل بكل المافوز اذ فيه ابطال
 القسمة المشروعة في الغنمة وذكروا في السير الكبير ان العام اذا قل العسكر
 جميعا ما اجمع فهو حكم بعد الحول لا يجوز ان المقصود من التفضل التخصيص
 على التفاضل اذ لا يتقبل في ذلك تخصيص الغنمة بشيء في التخصيص الطائفي
 فيفضل العام على الخاص وكذا اذا قال اجمع فهو حكم لم يتقبل الحشر
 اذ فيه ابطال الحشر في امر جبهه الطائفي الغنمة فعمام المذكور في قضاة
 فاما بيان ان العام اذا قال من اصاب شيئا فهو فاصاب احد منهم
 شيئا في دار الحرب يكون له فاصه ولا يوجب الحشر في غيره
 وان استوفى دار الحرب على اصابه يكون ميراثا غنمة وكذا ما ذكره قسمة الغنمة
 ان العام اذا قال من اصاب شيئا فهو يدخل العام في التفضل ينبغي ان
 يعمل على كونه قول العام مقولاً بهر من اصاب العسكر لئلا يفهم منه اني لغيره
 الكتب ولا يلزم واذ التفضل العام والمادخل العام في التفضل فلهذا
 معتم لا يكون التفضل عاماً وانما لم يعرط به واكتفى بما لا يطلق لا عماداً
 على ظهور الامر وشهرته على الاقارب من الغنمة بناء على قاعدة الاصول
 من ان المفضل يحصل على الحكم والحاصل ان من اصاب شيئا في دار الحرب
 بغير التفضل لا يكون له بل يكون غنمة يوجب الحشر على ما ذكره قضاة في بيان
 ان سرية او اخر من غير تفضل العام او اخر من الطلب العلف فما اعلوا

يكون غنمة بحيث يفتن بها الغزو لا يفتن بها السيرة وذكر الوفاة كالغزو يكون
 غنمة ولا يفتن الغافل وذكر فيها الغفران الغافل اذا اقتدى في دار الحرب
 شتما من المباحات التي لا يكون في احد ان كان له قيمة كالسيف والسمك
 والخشب والخرز يكون ذلك شئ غنمة بحيث يفتن بها الغزو ان لم يكن له قيمة
 فهو لمن اخذته ولا يفتن به من يفتن به المار والكلد ثم ذكر فيها الغفران
 الغافل اذا اقتدى بغير الغنمة او بغير المار كل من الحاجة يفتن بها الغافل
 لان الجلب ليس له من العلف وذكر في المهادنة ان المسلمين اذا خرجوا
 من دار الحرب لا يجوز لهم ان يعلفوا او ياربوا من الغنمة ولان ما ياكلونها
 لان الضرورة قد انقضت والاباقه بالقياس او من فصل منه علف
 او طعام رده الغنمة قبل الغنمة وان انتفع به في وقتها المعظم
 الغنمة ان كان غنيا ليعرف به وان انتفع به ليعرف به الغنمة وان كان
 من الخارج انتفع به لانه خارج حكم المظنة لغزو الرد على الغافل
 فاذا كان الحكم في الغنمة كذلك مع ان الغافل فيها ضايعا لغيره كما
 فيها فلهذا في كتاب الطب لم من الغنم انما رأت التي شامت
 في بلاد الاسلام في هذه الامم لا سيما بعد حصول جميع الملل فان الذين
 لم يعلفوا في غير ذلك احوال الناس ظلمة الظلمة والاسواق وغير ذلك
 والركوة وبيت دون على اصحاب الشريعة اعطوا او قد كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا بعث من اصحابه احد البعوض امره يقول انتم ولولا تمنع ولو سبر ولا
 تعبر الى شرب الناس الا امر على الطاعة والوفاء بالخيرات التي من حلتها اعطى

عنا

بالحمد لله

ما يحل من العشر والزكاة ولا تقطعوا من رحمة الله تعالى عنكم
 المتكسرات وبيانهم المحدث بل رغبوا في التوبة والطاعة وطيبوا
 انفسهم بقبولها وسئلوا عليهم الامور ياخذوا بحسبهم من العشر والواجب زكاة
 اسوائهم او اموال التجارة تسكيوتهم ولطف ولا تشددوا عليهم ياخذوا بحسب
 عليهم او ياخذوا بحسبهم انهم اذروا انهم عليهم السلام قال كما فعل
 الحجة صاحبكم من ياخذ من التجارة باسم العشر اذا امروا عليهم وقال
 الحافظ وما الا ان فانه ياخذون كمن باسم العشر لو كرسوا لغيره لم يكن لهم
 بل كل ما ياخذونه حرام وسخط وقد قال الله تعالى ويل لمطغفين الذين يخادون
 كان حال المطغف كذا مع ان الله شئ قليل من ليس الكيل للوزن
 فماذا يكون حال المتكسرين الذين ياخذون اموال الناس بما كيل ولا وزن
 ولا يقرعون بموجب السلطان او حق فلان ويخرجون عن الايمان
 الله ذكره كثير من كتب العقادى ان من قال بيت المال في اقال
 السلطان بغير فكيف بغيره بل انهم يخون في بيت المال الله وقد روي
 انه عليه السلام من في هذا الحديث ان الذين يخرجون في بيت المال
 وتبيعون فيه بغير امر الله تعالى وروى عنهم النار يوم القيمة فان بيت
 المال على ذكره الزارية وغيره الربوة النوع الاول الصدقات وما في معناها
 كالعشر فيصرف الى المعارف التي ذكرت في قوله تعالى انها الصدقات
 مسفقا والمكسرين والعاطلين جليسا والولقة طوبى وفي القاب والناجيز
 في سبيل الله وابن السبيل ومنهم ثمانية اقسام كل سبط منهم سبعة

في حديث ابي عبد الله عليه السلام قال ما كان منكم من قال بيت
 المال في اقال

الفلوس وبقي سبعة اصناف هم الفقراء والمساكين والعاملون والمجاهدون
والمدحون ومنقطع القراء وانار السبيل والفقير القائم والعمادون
والمركان فيعرف بالامانة والوفاء واعلموا انما نعمته من شئ فان نعمته
وغيره من سائر النعم والنعمة والمساكين وابن السبيل ومن سائر اصناف
كل ذكره الله في الكتاب وسهم الرجل ودفى القرية ساقط في ثلثه اعلى
ويعطى ما بين وبين السبيل الا ان فقير الدوى القرية في ثلثه
فيهم وفيه من علمهم دون اختيارهم وانما ثلث ما يوفى من فروع الدار
وهو من الرعي والهدى والامان من اهل القرية في ثلثه العاشر من سائر
اهل القرية والمساكين فيعرف بالامانة والمساكين من سائر الفقراء
ولا حارة الرباطات والعمادون واهل العامة واهل اوقاف العلماء انهم
والقضاة والعلماء من القرية والنجار والنجار والنجار والنجار
الزنى والارث في يعرف من اهل القرية والنجار والنجار
الموت ونفقة البقيط ومن سائر جهنم الا انهم انما ينظر
هذه الاموال في بعضها من بعضها فان اشاع قدرها لمعارف
وجعل لكل مال فوافان تعدي فيه وعلمه من قبله وانه يكون من
النجار والنجار على السبيل يكون من سائر النعم والنعمة
على الفقير الذي في سائر النعم والنجار والنجار والنجار
وسائر النعم والنجار في سائر النعم والنجار والنجار
هو النعم والنجار في سائر النعم والنجار والنجار

انما هو المبدأ فيكون في الولاية ان يعرفوا الحق في الولاية كما هو
 عنهم وان يعرفوا فيه قوما يعلمون عن يوم القيمة من ذلك فخرج الجمع
 ان الذي اجاب الامراء ان يجعل لكل نوع من تلك الاموال شئ من
 ويعرفوا ان كل واحد من هذه الاموال لا يقسم الا في ما يقسمه الله تعالى
 ويعرفوا ان غير المصارف من هذه الاموال لا يكون من المصارف ولا من
 بل هي على الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الاموال شئ من
 بعضه يخفى لان لكل نوع حكم يخصه وذن لم يكن في بعضها شيء
 فقام ان يستغفر عليه من النوع الآخر ويعرفه الى ان ذلك النوع
 ثم اذا حصل من ذلك النوع شيء برده في المستغفر من الاموال
 المعروف من الصدقات او من حسن القيام على الالزام فيهم فقل
 فلهذا لا يرد في شيئا لانهم يستغفرون بالفقر ولا في غيره اذا رجع الى
 المستغفر فيجب على الامام ان يتقوا الله تعالى ويعرفوا ان كل شئ قد حله
 عن غير زيادة وان فقره في ذلك كان له كما عليه حجة الله تعالى
 ان الامام ان يستغفر من على مال بيت الصدقات من بيت مال الخراج
 ومرتبة الى الفقراء لا يعرفه ضاع عليهم لان الخراج وحكم النفي والنعيم من
 الفقير لو فيه خط واما لا يعطى لهم لا يستغفروا لهم الصدقات فاذا احسن
 جزا لم يعرف اسم فعل الامام ان يتقوا الله تعالى في هذه الاموال
 لا سيما في ما في المال من الحقوق التي لا يمكن ان يكون من تفصيل
 ولو تميز من غير ان يعلم في ذلك الحق الذي لا يمكن ان يكون من تفصيل

الامر يا كفيفه وكيف اعوانهم بالمحروف بولن فغير في كل وقت
كل ان الله عليه حكيما فلهذا ان الباطن ليس انما هو من بيت
الال تكاد بالانتهى عنه بحيث ان يعرفه الى معارفه لكن بالان
هو يعرف من المعارف فانه ان يتخذ من الال الخراج قدر كفاية فقط
لا يفر ولو اخذ اكثر من قدر كفاية وخرجه الى كماله اصطفاه او رتبها
بأنواع العبادات المحرمة وافتخر بغيرها بين يديه يكون من المعاني
وقد روي انه عليه السلام قال من سره ان يمثل الرجال قباله في
معرفة من انارهم ينبغي ان يعلم ان من لم يعط من بيت المال ان كان
من المعارف يجوز ان يعرفه الى معارفه وان لم يكن من المعارف
لا يجوز له ان يعرفه الى معارفه بل يزعم ان يصدق في هذا القول ولو
ما ت لا يورث عنه بل يعرفه بغيره فلهذا ان الباطن يعرف
فيه من كان من المعارف لان قريب من ليس من المعارف
يحيى ان يخرجه ويغير فيه من المعارف وان لم يفعل كونه انما
بوصف من كان في الدنيا من لم يعط في الدنيا ان مات في الدنيا
فاحصلنا ان يكتب في الدنيا اسم احدنا ولا يفر العطاء ولا يكون
لا يخرج من العطاء ويترك من كان له العطاء بالاعطاف
العلاج بالحل ويزيد في العلاج في العطاء الذي جعل الامام العطاء له
لان الاستحقاق العطاء بالثبات الامام لا دخل فيه يرضى بالغير وعلم
فجر ان السلطان ان يمنع المستحق يمنع في انظم من غير في نفسه
واحدة

بلغ

واحدة من كان المستحق وانما ثبت غير المستحق فقام به سيرة الله على موافقا
 رضائه الجليل استأفون في بيان ظهور الفتن وما يخالف الشرع
 وكيف يعمل حينئذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عباد الله لا حال فتننا
 كقطع النيل المظلم يبع الرجل مؤمنا ويحسب كافر او مبسوط يبع كافرا
 يبيع دينه بعرض من الدنيا هذا الحديث من صحاح المعاصم رواد ابو برزة
 فانه عليه السلام اشار فيه الى ظهور الفتن المتكاثرة المتركة كمن اكرم نظام
 النيل المظلم لا يعرف الصديق المخلص منها ولا يراى رقة الا بالعمال
 الصالحة قبل مجيئها اذ عند مجيئها لا يدرى ولا يقدر احد ضايع الا
 بالعمال الصالحة بل يبع الرجل مؤمنا وبسوط كافر او سبي و فرع
 المسلم في الكفر عند ظهور الفتن يحتمل ان يكون بوقوع القتال بينهم فيعمل
 كل واحد منهم دم الاخر وما له فيكفر كل واحد منهم يستحل دم الاخر وما له
 ويحتمل ان يكون بوقوع الاختلاف بينهم فيغلب الكفار على عابدين فيؤمن
 الى دينهم فيزيد بعضهم لطلب الحياء والحال منهم كما نرى في آخر الحديث
 حيث قيل يبيع دينه بعرض من الدنيا فان الترفيع يقع الارض على الدنيا
 وقطاعها ويحتمل ان يكون بغلبة الظلم والفساد عليهم فداير عيونهم
 في الكونيات بل يخرجون منها انواع الظلم والسياسة فيكونوا يملكون
 ويأخذون الاموال بغير حق ويعتقدون انهم على الحق في ارتكابهم تلك
 الانام والاعمال دون انهم بذلك اعتقاد يخرجون من الاسلام وورد بما
 يعطون السارق ويقتلون ما يقتلوا حوازه عليه وقتله فيكفرون بذلك

لا يقتضيان في الحرام من قبله بل هو مطلق في قوله نعم
 انما هو في الحرام فاقطعوا ايها الورع يا عفتكم عليكم على واحد منكم
 يقتله من غير سبب وجب له فقتلوه باقتداركم انما هو مقتضا
 واحدا عليكم فيكون ذلك مقتضاد لا حاجة للمحقق في معرفة
 الخلق على كونه في الحديث فان قيل محرم من السلطان بغير وجه
 ولا وعيد اراه فاذا كان كذلك فما قيل من قتل من قتل فاجاب بان قتل
 المسلم بغير حق لا يحل العزرة ما عجزوا عنه انما يشرع له ان من
 اكره لقتل من قتل بغير حق لا يسمع ان يقدم عليه بل يبرأ من قتل
 فان قتل من قتل انما لان قتل المسلم بغير حق فلا يستباح لغيره ما كان
 بالاسراء وذكره الاموال ان دليل الرخصة قريب من ذلك في القول
 فيه بوار فاذا استوى بالحمل للمعامل قتل بغير تعليل من ان الرضا
 غلط لم يقتل المسلم حيث قال ومن يقتل مؤمنا مستورا جزاؤه جهنم
 فاذا فيها فاذا كان كذلك ينبغي ان يعلم ان كراه من دولة من لا يملك قتله
 عمن اقدم عليه الشرع المحرمي وادعوا لايضا بغير معنى وسموه قتلوا
 بينهم العمل في كادان مرفق الشرع به لانهم كانوا لا يفضلون فقتله
 بمقتضى الشرع لا فطرتا لمقتضى كذا لا يفضلون قضايا كذا بمقتضى الشرع
 بمقتضى الشرع ويعتقدون ان مقتضى الشرع لا يتم النظام ولا يستعمل
 الامام ويقولون ذلك من قول لا يذنبون بقتل من يقتل من انصف
 القول وبذلك اعتقاد محل غير ان القول بفسخ الشريعة المحمدي بالتميز عن غيرها
 علم الناس

هم القاسم من العبادات الشريعة والمعتقدات الدينية وما علم على ذلك
 الله تعالى وما علم على ذلك الفيلسوف واللاهوت من ظهور السابق واللاحق
 لحياتنا بعد موتهم ونشأ بهما كمن الى ان يظهر ظالم واحد يظلم خلقه
 كمن في القسم واحد يضم كل ملك بعينه واما اقدامهم واحد كما قد يظن
 شيئا من هؤلاء فيستحق ان يكون في رفع ظلم ظالم واحد متفردا
 بظلم كثيرة غير متفرقة فتفكر اما العادل هل يظلم مثلها لابل الا بان ذلك
 يجوز فعليا في دار الامم بامان ان لم يتحقق ان اثاره لم يترك تلك
 القاعدة لا بعد وزنا بجزان الحكمة وظهر عليه معضلة في متفكرات
 الحكم لا يحكم له الا بما في الحقيقة انما هي ان اثارها لا يوجب متفردا على غيره
 لا يجب عليه متفردا على متفرد الا بان العز والميراث كيف هو ما اوردنا
 في الطران بعد ان يفر فيه من حيث قال يستلزمك عن الميراث
 فلما تباين كبره في مفاخر الناس ولهم الكبر من فقهاء الدين جانب المتفرد
 او اعلى عليه جانب العز في كل جانب العز وحق ان يعرف
 في هذا الموضع كثرنا في الظلم ان اهل البرية واهل قرية بانواع الظلم السبب
 ظالم واحد ومع هذا لا يظفرون بذلك الظالم فيكون مظلما له
 باق مرتبة من ظلم ذلك الظالم مع اننا نعلم ان الظلم من
 بغير احوال شتى انت حلال اذ لم يبق في النار ولا في غيره
 الزرع والاشجار في هذا الموضع وما يجرى في بلاد الحرق فليعلم المرء
 من المستحق بل هو ان الله لا يظلم احد في هذا الموضع في اركان القرون

١٠ البلية - ٢٠
 ٩ انواع العقوبات
 واحصت التعذيبات
 وبخط الغضب بعضهم

كثير

التي = هذا المرفع فيها خبر من القرون التي لم يستعمل فيها هذا المرفع كقرون
 عليه السلام والخلفاء الراشدين والتابعين ولا شك في خبر القرون من
 عليه السلام ثم الذي يليه ثم الذي يليه ثم الذي يليه ثم الذي يليه ثم الذي يليه
 الذي هو خبر القرون يشهد بذلك الأدلة المذكورة من المتواترة ولو
 بالقرينة الشريفة كان قبل تلك القرون كقرون الرشد والعصر وهو
 المصدق والصدق كان الامم سبعة الشريعة ولا يحتاج الى صحتها يعرف
 وهذه القرون فلما كان هذا الوقت الفناء والعنف والكذب والفساد
 اضطر العقلاء ابرار العرف شديد لما روي من عدم انفرادها بالشرع
 السوي فاجاب ان هذا هو الالزام لا يفي بما يورد بعد ما في ابرار العرف
 من المكافاة في الشرع من كفاية في جميع الافعال بجميع المقاصد فان ما ذكر
 من كون القرون السابقة قرون الرشد والعصر وهذه القرون قرون
 الفسق والفساد لا يبرهن ابرار الشرع الشريف في تلك القرون من
 اعداء العرف السخيف في هذه القرون افي هذه القرون اكثر اولاد الزنا
 بسبب الى العرف اهل كل بلدة واهل كل قرية في كل سنة بل كل شهر
 مرار على الخلفاء الطلاق في انواع القضايا فليدرك الجنت بالضرورة
 وهذا السبب اولاد الزنا في هذا الزمان واستعملوا بالزنا والفساد
 وانواع الفساد لا يصد من الزنا والجنم الا الافعال الجنتية فكل
 قيل العقوبة المنيخا ورة عما فيه الشرع قد صدرت عن السلف في كل
 المعيرة انما هو في حاشية فلم لا يجوز ان يكون العرف انكر هو لا

ابرقوا الخراب الى السيات على ما ذكره بعض الحكماء فوعان ابرقوا الخراب
 عادة اما النظار في الشرح بحرها ويحكم بعدم جوازها والعقود المذكورة عنها
 وسببها فتح الباب المظالم الشبهة بكونه الاموال وليفك الربا بغير
 الشريعة واما العلوة فالشرح بوجوب الميعر اليها والاعتماد عليها في ذكر
 في العناية فليطع بجانية لها حكم شرعي فاما المادة الفاد قبل في الشريعة
 مغلطة وسببها يخرج الحق من المظالم وينفع كثير من المظالم ويرفع
 ابل الفاد من الفاد وما بها يبيع الحقوق ويحصل الحمد وفضلها من
 اعتبارها لكن بعد معرفة طريق ابرقها لتستحي ورسا الى غير ذلك لا يمكن
 رفع الفاد من وجه الارض لا بقوته المهيمنة بالادوار المشهورين
 بما يعقوبات الشرح بعد اتمنتهم وشبههم بما انا بالحر كما ذكره حدود
 فتاوى قاضيان ان من تمت بالقفل والسرقة وغرائب من محرمات
 في السجن ان يظهر قوته وذكره باب اخر من فضل الخدم والاربع
 ان الرعا وهم الذين يفقدون اموال الناس والفسخ كسبون
 حتى يعرفونهم في شوارع العالين في سبيلهم او بالقرب كما ذكره الراه
 البرزخية ان حسن امن زياره يستل عن المنتم بالسرقة اجل مزية عن غير حال
 ما لم يقطع الطريق لم يظهر العظم يعني ان مزية ينبغي ان لا يخرج عن صفته قرب الحدود
 فغيره لا مزية له الا بالقفل كما ذكره تفسير الزاوية ان عطارين مفرقة
 سئل عن قتل الغوية والسعاة والكلية في ايام العزة فقال لا يجوز
 قتلهم لانهم مسجونون في الارض والبساد وقبل انهم يمتنون من السجن ملك

بغير جرم
 بغير جرم

الاباء ويتوارثون قال فلذلك انما مشاع ضرور ولورود السعادة وانما هو اخذ من
قال السلام السيد ابو شجاع وزاد بان قال ثبات فاتهم قبل كيف ثبات
فاتهم قال لان من شرط الاسد ان يشفق على الخلق والفرح بفرحهم والحنين
بهم فاتهم على ذلك وذكر في كرامته الزائدة اليه كان يعنى بمفرم وخصاله
المتابع ان لا يعنى بمفرم ووجه النقل لا يدل على الكفر قال الشيخ اما في
الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا لان يقولوا صلوا
والدعوت من الجارين الله ورسوله وذكر في باب السجدة من جبايات الزانية
ان الشيخ يعنى بالملك اي السبيعية افتوا بان قتل الاقربى والسجدة
في زمان الفترة جائز والقيد كونه في مثل ذلك الزمان انه ضروري
بالذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا فاتهم بمفرم
لكن باسهل الطرق واقربا عذابا كالعليق وضرب العنق بل اصعبها
واكثرها عقابا كالسب است الجارية في هذا الزمان لما روي انه عليه السلام
قال اذا قتلتم فاحسنوا القتل فعلم من هذا القول ان الجارية والعقوبات
انما يجوز اذا كان الذي عليه منها بالجرم المشهور بها والجرم الذي عليه واما
اذا لم تكن متبها ما بل كان رجلا صالحا مشهورا بالصلاح فلا يجوز عقوبته
اصدا بل يخلف عن سبيله ان لم يعلم عليه شبهة وان كان محبولا الحال
لا يعرف ميرور ولا يجوز حرمانه الا لو كان حتى يتبين حاله بالبر او
بالفقر وان لم يظهر شيء منها يخلف ويحلى سبيله ولا يجوز ضربه كانه
في سيرة الخلاصة والازمنة ان معام بن يوسف دخل على النبي صلى الله عليه وآله
فانكر

